50

وزير التجارة والصناعة يلقي كلمة مصر أمام القمة السادسة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في أسيا "سيكا" بالعاصمة الكازاخية استانا

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

نوفمبر ٢٠٢٢

العدد الخمسون

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الرئيس السيسي يتابع خطط وزارة التجارة والصناعة لزيادة الاستثمارات الصناعية وتعزيز إنتاج المجمعات الصناعية

المؤتمر الاقتصادي مصر 2022

انعقاد المؤتمر الاقتصادي مصر ٢٠٢٢ على مدار ٣ أيام لبحث مستقبل الاقتصاد المصري

صناعة الأدوية... ركيزة مصر لتحقيق الأمن الدوائي وفرص واعدة للتصدير

بدء الانتقال التدريجي لموظفي وزارة التجارة والصناعة للعاصمة الإدارية الجديدة

أسوان تستضيف المهرجان الدولي السادس للتمور

50 عاماً
مصـــر والإمـــارات
قلـب واحـد

الاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على العلاقات المصرية الإماراتية تحت شعار "مصر والإمارات قلب واحد"

إبرام أول صفقة تجارية تحت مظلة اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

الرئيس السيسي يتابع خطط وزارة التجارة والصناعة لزيادة الاستثمارات الصناعية وتعزيز إنتاج المجمعات الصناعية

وزير التجارة والصناعة يلقي كلمة مصر أمام القمة السادسة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في أسيا «سيكا» بالعاصمة الكازاخية إستانا

باب مجتمع الموظفين ٤٠

بدء الانتقال التدريجي لموظفي وزارة التجارة والصناعة للعاصمة الإدارية الجديدة

صناعة فى سطور ٤٢

صناعة الأدوية... ركيزة مصر لتحقيق الأمن الدوائي وفرص واعدة للتصدير

ملفات وتقارير ٢٦

انعقاد المؤتمر الاقتصادي مصر ٢٠٢٢ على مدار ٣ أيام لبحث مستقبل الاقتصاد المصري

باب حول العالم ٣٦

ضرورة تعزيز التعاون العالمي المشترك لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية الحالية

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد
- والايميل: Complaints@mti.gov.eg

MTI_Egypt

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

الرئيس السيسي يتابع مخطط وزارة التجارة والصناعة لزيادة الاستثمارات الصناعية وتعزيز إنتاج المجمعات الصناعية

اجتمع فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والمهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، وتناول الاجتماع «متابعة مخطط وزارة التجارة والصناعة لزيادة الاستثمارات الصناعية، وتعزيز إنتاج المجمعات الصناعية.

وقد وجه فخامة الرئيس بقيام وزارة التجارة والصناعة بتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات الصناعية، والتواصل المستمر والمنتظم مع مجتمع رجال الأعمال الوطنيين من ذوي الخبرة والإدارة المحوكمة والإنتاج المتميز، للوقوف على التحديات التي تواجههم وسرعة توفير الحلول لتذليل أية عقبات في هذا الصدد، وذلك بهدف دعم قطاع الصناعة الوطنية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، سعيا نحو شحذ طاقات الدولة في المجال الصناعي.

وفيما يتعلق بالمجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية، وجه السيد الرئيس بأن يتم تعزيز نشاطها للوصول إلى أقصى حد ممكن من قدرتها الإنتاجية الصناعية، عن طريق تذليل أية عقبات قد تواجه شباب المستثمرين، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع إطلاق البرامج الترويجية في هذا الإطار، وكذلك التوسع في حوكمة قواعد البيانات والميكنة، لما لذلك من مردود مباشر على توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة، ومن ثم زيادة فرص النجاح المبني على اتخاذ القرارات السليمة.

واستعرض المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة الموقف التنفيذي للاستفادة من منظومة المجمعات الصناعية بجميع المحافظات على مستوى الجمهورية، فضلاً عن جهود متابعة تنفيذ الأنشطة المستهدفة بتلك المجمعات، والتي يبلغ عددها ١٧ مجمعاً صناعياً بإجمالي ٥٠٤٦ وحدة صناعية. كما استعرض مقترحات الوزارة ارتباطا بدعم الأنشطة الصناعية وتحفيز الصناعة على المستوى الوطني، خاصة عن طريق تعزيز عمليات الاستثمار الصناعي، بما ينعكس بصورة إيجابية على أداء القطاعات الصناعية والتغلب على أبرز العقبات التي تواجهها، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، خاصة ما يتعلق بإجراءات تحسين المناخ الاستثماري الصناعي.

في إطار الدفعة الأولى من المرحلة الخامسة من مبادرة السداد الفوري للمصدرين
وزير التجارة والصناعة يعلن إصدار شهادات لـ٦٨٤ شركة بإجمالي مساندة ٥.٤ مليار جنيه

في إطار الدفعة الأولى من المرحلة الخامسة من مبادرة السداد الفوري للمصدرين، أعلن المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن صندوق تنمية الصادرات أصدر شهادات صرف لعدد ٦٨٤ شركة بإجمالي مساندة ٥.٤ مليار جنيه، وبصافي مساندة ٤.٣ مليار جنيه بعد خصم نسب التعجيل والمديونيات، مشيراً إلى أن عدد الشركات التي استفادت خلال هذه الدفعة بلغ ٩٦٧ شركة.

وقال الوزير إن سداد هذه الدفعة من المستحقات يأتي تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية بمساندة القطاع التصديري، وسرعة رد الأعباء التصديرية المستحقة للشركات المصدرة ودعم قطاعي الصناعة والتصدير، مشيراً إلى أن رد مستحقات المصدرين لدى الصندوق يمثل عامل رئيسي في زيادة القدرات الإنتاجية للشركات المصدرة وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية خاصةً في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تعاني منها دول العالم حالياً.

ومن جانبها أوضحت الدكتورة/ أماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات أن هذه الدفعة استفاد منها كافة القطاعات التصديرية المستفيدة من برامج المساندة، مشيرةً إلى أن الدفعة الثانية من المرحلة الخامسة من المبادرة سيتم صرفها خلال شهر ديسمبر المقبل.

جدير بالذكر أن مبادرة السداد الفوري هي مبادرة أطلقتها وزارتا التجارة والصناعة والمالية بالتنسيق مع البنوك وهي تتيح سداد نسبة ٨٥٪ عن مشحونات الصادرات حتى ٣٠-٦-٢٠٢١ ونسبة ٩٢٪ عن مشحونات الصادرات إعتبارا من ١-٧-٢٠٢١ من إجمالي قيمة المستحقات فوراً، بدلا من سدادها على أقساط قد تستغرق عدة سنوات، الأمر الذي يسهم في توفير السيولة النقدية لتمكين الشركات المصدرة من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها والحفاظ على العمالة.

ويستقبل وفداً اقتصادياً من رموز مجتمع الأعمال بدولة الكويت وأعضاء غرفة تجارة وصناعة الكويت

استقبل فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وفدا اقتصاديا كويتيا من رموز مجتمع الأعمال بدولة الكويت برئاسة محمد جاسم الصقر رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، وذلك بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والمهندس أحمد سمير صالح وزير التجارة والصناعة.»

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن السيد الرئيس طلب نقل تحياته إلى شقيقيه صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وسمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ولي عهد دولة الكويت، معربا سيادته عن ترحيبه بالقاء الذي يجسد روح التعاون الأخوي بين مصر ودولة الكويت، ومؤكدا سيادته تطلع مصر لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع مجتمع رجال الأعمال والشركات الكويتية وتنمية استثماراتها في مصر على خلفية الفرص الاستثمارية المتنوعة في كافة القطاعات التنموية، وذلك في ضوء ما تتمتع به مصر على امتداد رقعتها الجغرافية من بنية أساسية حديثة سواء ما يتعلق بإمدادات الطاقة، وشبكة النقل والطرق والموانئ الحديثة، وكذلك الاطار التشريعي المتطور لعملية الاستثمار، بالإضافة إلى الإرادة القوية والقرار السياسي الداعم من أعلى مستوى، وهي كلها عوامل تمثل قاعدة راسخة وداعمة للاستثمار الأجنبي في مصر.

ومن جانبهم نقل رجال الأعمال الكويتيون إلى السيد الرئيس تحيات شقيقيه سمو الأمير نواف الصباح، وسمو ولي العهد مشعل الصباح، معربين عن تشرفهم بلقاء السيد الرئيس، والذي يمثل فرصة كبيرة لتعزيز أواصر الأخوة والتعاون المشترك، ومؤكدين تطلعهم لبحث إمكانات تعظيم التعاون بين البلدين الشقيقين، خاصة مع توافر العديد من المجالات والفرص الاستثمارية الواعدة في مصر، لاسيما في قطاعات الطاقة المتجددة والسياحة والإنشاءات والتطوير العقاري والزراعة والصناعة والرعاية الصحية.

كما أشاد الحضور من الجانب الكويتي بما شهدته مصر خلال السنوات الماضية من نقلة نوعية لافتة في جميع القطاعات التنموية في البلاد على نحو غير مسبوق وفي فترة زمنية قياسية، وكذلك لما يلمسونه من المتابعة الشخصية الحثيثة والمنتظمة للسيد الرئيس للإجراءات المتخذة لتسهيل تدفق الاستثمارات إلى مصر وكافة الإجراءات ذات الصلة.

وقد شهد اللقاء التباحث بشأن آفاق تكثيف التعاون الاقتصادي بين مصر والكويت لتحقيق المصالح المشتركة للجانبين، مع استعراض خطط رجال الأعمال الكويتيين للاستثمار في مصر أو للتوسع في مشروعاتهم القائمة في العديد من المجالات، والتشديد في هذا الصدد على أهمية كل من مجلس التعاون المشترك، ومنتدى الاستثمار والأعمال المصري الكويتي، بهدف تعزيز التواصل بين ممثلي القطاع الخاص في البلدين لدفع العلاقات الثنائية الاقتصادية إلى آفاق أرحب تتلاقى مع طموحات الشعبين الشقيقين، فضلاً عن تكثيف مجتمع الأعمال الكويتي لزياراته التفقدية للمشروعات القومية الكبرى في مصر للتعرف على أرض الواقع على الفرص الاستثمارية المتاحة.

رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة يجتمعان مع ٤٥ رجل أعمال كويتي بمقر هيئة الاستثمار

م. أحمد سمير: خريطة العالم تتغير خلال هذه المرحلة ... ويجب استغلال هذه الفرصة بأفضل طريقة ممكنة ... فوقت الأزمات تُصنع الثروات

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً بمقر الهيئة العامة للاستثمار، مع وفد كويتي ضم نحو ٤٥ من رجال الأعمال والاقتصاد والتجارة والبنوك، تمثل غالبية القطاعات الاقتصادية الكويتية.

وحضر الاجتماع المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والمستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والسيد/ محمد جاسم الصقر، رئيس غرفة التجارة والصناعة بالكويت، ورئيس الجانب الكويتي بمجلس التعاون المصري الكويتي، والسفير/ غانم صقر الغانم، سفير دولة الكويت لدى القاهرة، والسيد/محمد المصري، نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية، والسيد/ علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية.

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع بالترحيب بالوفد الكويتي، مؤكداً عمق وقوة العلاقات بين مصر والكويت، ومُشيراً إلى الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستوى القيادات وآخرها زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، إلى الكويت في فبراير الماضي.

وأضاف أن تعدد التحديات الدولية الراهنة تفرض على الدول العربية تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها؛ للتكاتف معاً من أجل مجابهة هذه التحديات، خاصة في شقها الاقتصادي، لاسيما أن مؤسسات الفكر العالمية تؤكد أن الظروف التي يمر بها العالم الآن هي الأصعب منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تطال تداعيات هذه الأزمات جميع الدول بمختلف مستوياتها.

وأعرب رئيس الوزراء عن ترحيب الحكومة المصرية بزيادة حجم الاستثمارات الكويتية في مصر خلال الفترة المقبلة، وكذا حرصها على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والدولي، خاصة مع ما تتبناه الدولة الآن من سياسات تحفيزية لدعم القطاع الخاص.

وأشار، في هذا الصدد، إلى أن قانون الاستثمار المصري يضمن عملية دخول وخروج رؤوس الأموال والأرباح للمشروعات في أي وقت، كما أصدرت الحكومة قانون الإفلاس لحماية المستثمر في حالة التصفية أو الإغلاق.

وطمأن رئيس الوزراء الوفد الكويتي بشأن ضمان خروج رأس المال من السوق المصرية إذا ما رغب المستثمر في ذلك، وكذا لتحويل الأرباح للخارج.

وأضاف أن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات خلال العام الماضي لتهيئة مناخ الأعمال أمام المستثمرين، وأهم هذه الإجراءات هو الإعلان عن الرخصة الذهبية التي يتم إصدارها مباشرة من مجلس الوزراء، ويُجب الحصول عليها جميع الموافقات التي تصدر من جميع الجهات المعنية الأخرى.

وأوضح رئيس الوزراء أن الحكومة المصرية منفتحة على أية اتفاقات شراكة مع الجانب الكويتي في مجال الصوامع والمراكز اللوجستية مُشيراً إلى أن هذه النوعية من المشروعات لها جدوى اقتصادية كبيرة، والحكومة بذلت جهدا ملحوظا على مدار الفترة الماضية لتطوير هذه الصوامع والمراكز اللوجستية.

وأضاف أن الحكومة المصرية لديها أولوية قصوى فيما يتعلق بتحقيق معدلات تنمية أكبر، موضحاً في هذا الصدد أننا نواجه تحديات تتعلق بالزيادة السكانية، وتوفير فرص عمل للشباب.

ومن جانبه قال المهندس/أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة إن الوفد الكويتي يضم مُمثلين عن القطاعات الاقتصادية المختلفة بدولة الكويت، وهو ما يعكس الأهمية القصوى لهذا الوفد.

وأضاف الوزير أن خريطة العالم تتغير خلال هذه المرحلة مؤكداً أن هذه الفرصة لن تتكرر حيث أنه في وقت الأزمات تُصنع الثروات، وأنه يجب استغلال هذه الفرصة بأفضل طريقة ممكنة.

ومن جانبه أعرب السيد/ محمد جاسم الصقر، رئيس غرفة التجارة والصناعة بالكويت، عن شكره وتقديره لرئيس الوزراء ولاتحاد الغرف التجارية المصرية؛ لحفاوة الاستقبال، مؤكداً أنهم يتابعون باهتمام تطورات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري منذ العام ٢٠١٦، وحضور هذا الوفد، الذي يمثل تقريبا أغلب القطاعات في الاقتصاد الكويتي يعكس مدى الاهتمام بالسوق المصرية.

وتابع أن مؤشرات الاقتصاد المصري كانت تسير بشكل جيد جداً حتى وقعت الأزمة الروسية-الأوكرانية، وحدث أن تأثرت مصر مثلما تأثر العالم أجمع بهذه الأزمة، خاصة أن الاقتصاد المصري يعتمد على هاتين الدولتين بشكل كبير في استيراد الحبوب، كما أن السياحة الأوكرانية والروسية تمثل نسبة كبيرة من السياحة الوافدة إلى مصر، معربا عن ثقته في قدرة الاقتصاد المصري على التعافي لما يتمتع به من مقومات متنوعة.

أكد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة ان مصر والكويت ترتبطان بعلاقات اقتصادية استراتيجية ترتكز على تاريخ طويل من التعاون المشترك في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة، مشيرا الى الدور الهام لمجتمعي الاعمال في البلدين في تنمية وتطوير التعاون التجاري والصناعي والاستثماري المشترك وبما يصب في مصلحة الشعبين الشقيقين والاقتصادين المصري والكويتي على حد سواء.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي القاها نيابة عن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء خلال افتتاحه لفعاليات ملتقى الاعمال المصري الكويتي، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط وزير المالية، والدكتورة جيهان صالح المستشار الاقتصادي لدولة رئيس مجلس الوزراء، الى جانب عدد كبير من رجال الاعمال المصريين والكويتيين.

ونقل الوزير تحيات وتقدير فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة والشعب المصري لدولة الكويت الشقيقة ولرجال الاعمال والمستثمرين بها، مشيرا الى الحوار الدائم والمتواصل بين الرئيس السيسي والشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت.

واشار سمير الى ان انعقاد ملتقى الاعمال المصري الكويتي يتزامن مع ذكرى المولد النبوي الشريف واحتفالات مصر والامة العربية بنصر اكتوبر العظيم وكذا انتخابات مجلس الامة الكويتي واستكمال المسيرة المتميزة في العمل النيابي البرلماني.

ولفت الوزير الى ان العلاقات المصرية الكويتية المشتركة ترتكز على عدة محاور تشمل التعاون المشترك لجعل السلام والامان مظلة ينطلق منها الرخاء للشعبين الشقيقين، والتضامن لحل القضايا التي تعوق التنمية بالمنطقة العربية، بالاضافة الى تحقيق التكامل بين الامكانات والافكار وفرص الاستثمار الواعدة على اجندة الدولة المصرية نحو الجمهورية الجديدة وبين اساليب التمويل المتوازنة والمدروسة، فضلا عن التشارك في التصنيع في كافة القطاعات الاقتصادية والانتاجية المتطورة والتصدير للأسواق الاقليمية والعالمية.

ونوه سمير الى ان آليات العمل المستقبلي بين البلدين تتضمن تحفيز الاستثمار وبما يحقق المزيد من العوائد والمزايا للبلدين الشقيقين لاسيما في ظل حرص القيادة السياسية والحكومة المصرية على توسيع مشاركة القطاع الخاص بالداخل والخارج في الاقتصاد القومي، لافتا الى المزايا والمقومات الاستثمارية في مصر الجاذبة للمستثمر الكويتي وعلى رأسها توافر الدراسات الوافية والقوانين العادلة ومقومات النجاح الثابتة.

واشار الوزير الى المشروعات القومية الكبرى التي نفذتها الدولة المصرية مؤخرا ببنيتها الاساسية المقامة على اعلى مستوى من التميز ووفقا لمقاييس الجودة العالمية، لافتا الى ان الدولة انشأت ايضا العديد من الكيانات والمدن الصناعية المتكاملة والتي تمثل فرصا استثمارية متميزة امام دوائر الاعمال الكويتية.

وحول العلاقات التجارية بين مصر والكويت اوضح سمير ان التبادل التجاري بين البلدين شهد تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث بلغ نحو ٣٠٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقابل ٢٥٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع بلغت ٢١٪ كما سجل حجم التجارة خلال أول ٧ أشهر من العام الجاري ٢٤٢ مليون دولار، مشيرا إلى أن هذه الأرقام لا ترقى لحجم وقوة العلاقات التاريخية بين مصر والكويت الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود للنهوض بمستوى التعاون التجاري بين البلدين.

ونوه سمير الى ان الاستثمارات الكويتية في مصر حققت زيادة ملموسة بعد ثورة ٣٠يونيو لاسيما في ظل استثمارات ومساهمات الصندوق الكويتي للتنمية

بالإنابة عن دولة رئيس مجلس الوزراء

وزير التجارة والصناعة يفتتح الملتقى الاقتصادي المصري الكويتي بمشاركة عدد كبير من رجال الأعمال بالبلدين

في عدد من المشروعات الكبرى في مصر في مجالات الزراعة والكهرباء والنقل والصناعة ومياه الشرب والصرف الصحي، لافتا الى ان عدد من المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مصر والكويت تبلغ ١٣٣٧ مشروعا في عدد من القطاعات على رأسها القطاع المالي والقطاع الصناعي.

واشار الوزير الى اهمية تعزيز الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية وتحويلها لفرص تعزز من القدرات الاقتصادية للبلدين وتحقق المزيد من التكامل الاقتصادي الثنائي والعربي.

ومن جانبه اشار السيد/ محمد جاسم الصقر رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت ان زيارة الوفد الكويتي للقاهرة والذي يضم ٤٦ من قيادات المال والاعمال تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك بين مصر والكويت الى جانب المساهمة في زيادة معدلات التجارة البينية بين البلدين الشقيقين

واشاد الصقر بجهود الدولة المصرية لتحسين بيئة مناخ الاستثمار والتي بدأتها منذ عام ٢٠١٦ في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، مشيرا الى ان أبرز هذه الاجراءات تضمنت قانون الاستثمار وقانون الشركات والافلاس ووثيقة سياسة ملكية الدولة والتي تسهم في تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

وأضاف ان مصر تفتح ابوابها دائما امام الاستثمارات العربية بصفة عامة والكويتية بصفة خاصة، مشيرا الى ثقة القطاع الخاص المصري في اقتصاد بلاده وتوجهه الدائم لضخ المزيد من الاستثمارات في السوق المصري.

وبدوره اشار السيد / محمد المصري النائب الاول لرئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إلى تطلع مصر لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع مجتمع رجال الأعمال والشركات الكويتية وتنمية استثماراتها في مصر ، لافتا الى الفرص الاستثمارية المتميزة في مصر والمدعومة بشبكة البنية الأساسية الحديثة والتي تشمل امدادات الطاقة، وشبكة النقل والطرق والموانئ وكذلك الإطار التشريعي المتطور وتوافر الأراضي الصناعية سواء بحق الانتفاع او التملك، والرخصة الذهبية، بالإضافة إلى الإرادة القوية والقرار السياسي الداعم للاستثمار في مصر.

ولفت الى انه تم الاتفاق مع الجانب الكويتي وبدعم كامل من الحكومة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة على انشاء وحدة مشتركة باتحاد الغرف وغرفة الكويت، تقوم بتوفير البيانات والمعلومات، وتيسير التعامل مع الجهات الحكومية المعنية، وحل المشكلات، مشيرا الى ان الوحدة ستقوم بالربط بين المستثمرين من الجانبين لخلق تحالفات قوية سواء في التصنيع المشترك او في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والأعمار في مصر وافريقيا والوطن العربي.

وأضاف المصري ان اتحاد الغرف التجارية سيسعى خلال المرحلة المقبلة لخلق مسارات لوجستية اقتصادية بين مصر والكويت سواء من خلال خط بحري مباشر او انشاء شركات حديثة للنقل البري والاستفادة من اتفاقية التير للنقل العابر والمفعلة في مصر والكويت والتي يقوم اتحاد الغرف المصرية بإدارتها.

وعلى صعيد متصل شهد المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة والدكتور محمد معيط وزير المالية توقيع بروتوكول تعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية وغرفة تجارة وصناعة الكويت، وقع البروتوكول السيد/ محمد المصري النائب الأول لرئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية والسيد/ محمد جاسم الصقر رئيس غرفة وصناعة الكويت.

ويستهدف البروتوكول ترسيخ وتطوير العلاقات التجارية المباشرة بين الجانبين وتعزيز العلاقات التجارية وتوطيد وتنمية التعاون الاقتصادي بين مصر والكويت.

ويلتزم الطرفين بموجب الاتفاق بتبادل المعلومات بشأن التبادل التجاري بين البلدين، ومساندة وتشجيع قطاع الأعمال في البلدين على تأسيس الشركات بنظام المشاركة سواء في بلديهما أو بلدان أخرى، إلى جانب مساعدة كل طرف للطرف الاخر في تنظيم المعارض العامة المحلية والدولية والمشاركة فيها، وكذلك في المعارض المتخصصة سواء كانت اقتصادية أو فنية، وإقامة الندوات والمؤتمرات وأية أنشطة أخرى مشابهة بأي من البلدين تحقيقاً لمبدأ تعزيز التعاون الاقتصادي.

ونص على تعاون الجانبين في تنظيم الوفود التجارية المتبادلة وكذا بعثات دراسة السوق، وإقامة اتصالات تجارية مستمرة أو أية روابط أخرى تسهم في تنمية العلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين، وإزالة أية معوقات ذات تأثير مباشر على انسياب التجارة البينية، أو على مستوى التعاون الصناعي بينهما، وذلك عن طريق تحديد طبيعة تلك المعوقات ومحاولة إيجاد حلول لها.

ويعقد لقاءً موسعاً مع أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الغرف التجارية المصرية

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أهمية تعزيز الجهود المصرية الكويتية المشتركة على المستويين الحكومي ومستوى رجال الأعمال لتنفيذ توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت لتنمية التعاون الاقتصادي والشراكة الاستثمارية بين القطاع الخاص في البلدين خاصة في مجالات التصنيع المشترك وتكامل مدخلات الانتاج وتشجيع الاستثمارات وتنمية التجارة البينية والزراعة والتصنيع الغذائي والنقل واللوجستيات والسياحة وربط شبكات الكهرباء، مشيراً إلى أهمية الاستفادة من الإمكانات الوطنية والسعي لتكامل الموارد، بما يعمق التعاون المشترك في مواجهة تبعات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة ويعود بالنفع على اقتصادي وشعبي البلدين الشقيقين.

وقال الوزير خلال لقاءه بأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت إن استقبال فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لأعضاء غرفة تجارة وصناعة الكويت وكذا لقائهم بالدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء يعكس دعم الدولة المصرية لقيادات المال والاعمال بدولة الكويت الشقيقة بهدف تعزيز التعاون في كافة مجالات الاستثمار والتجارة في بلدهم الثاني مصر، مشيراً إلى أهمية الاستفادة من توافق الرؤى بين قيادتي وحكومتي البلدين وبما يسهم في إحداث نقلة في مستوى العلاقات الاقتصادية بين مصر والكويت خلال المرحلة المقبلة.

وأشار سمير إلى استعداد الوزارة لتقديم كافة البيانات والمعلومات اللازمة لدراسات جدوى المشروعات المقترحة من الجانب الكويتي، إلى جانب تيسير كافة الإجراءات وتوفير كافة التسهيلات، والتنسيق مع كافة الوزارات والأجهزة المعنية، لتعجيل تحويل تلك الأفكار الى مشروعات جادة على ارض الواقع، مطالبا أعضاء الغرف المصرية والكويتية بعمل حصر بالتحديات والحلول المقترحة، وكذا الفرص الاستثمارية المستهدفة، او التي استحدثتها مصر في إطار سياسة ملكية الدولة الجديدة او الصندوق السيادي المصري، او المشروعات الكبرى، إلى جانب رغباتهم في إنشاء تحالفات بين الجانبين للدخول في مشاريع الاعمار والبنية التحتية في مصر وافريقيا والوطن العربي، فضلاً عن تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وبما يحقق المنفعة المتبادلة وترجمة هذه الخطوات الى خطة عمل محددة بتوقيت زمني واليات تنفيذية.

ومن جانبه اكد السيد/ محمد جاسم الصقر رئيس الوفد الكويتي اهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة بين مصر والكويت على المستويين الثنائي ومتعدد الإطراف مع دول مجلس التعاون الخليجي، لافتا الى ان استقبال فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لوفد رجال الاعمال الكويتي يعكس اهتمام الدولة المصرية بتنمية وتطوير اطر التعاون المشترك في كافة المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية.

وبدوره قال السيد/ محمد المصري النائب الاول لرئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ان الدولة المصرية حريصة على تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، لافتا الى ان هناك فرصا استثمارية متميزة امام دوائر الاعمال بدولة الكويت الشقيقة في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات والانشاءات.

تحت رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية
وزير التجارة والصناعة يفتتح فعاليات المهرجان الدولي السادس للتمور بمحافظة أسوان
م. أحمد سمير: مصر تمتلك إمكانات تنافسية كبيرة في مجال إنتاج وتصدير التمور...وتحتل المرتبة الأولي عالمياً في الإنتاج بنسبة ١٨٪ وعربياً بنسبة ٢٤٪

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة حرص الدولة المصرية على النهوض بقطاع التمور باعتباره من القطاعات الواعدة من حيث خلق فرص العمل وزيادة الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية المنشودة، مشيراً إلى أن هذا التوجه يتوافق مع حركة المشروعات الحديثة العملاقة التي تنفذها مصر حالياً في إطار التوجيهات الرئاسية التي تتضمن انشاء أكبر مزرعة نخيل في العالم تضم ٢،٥ مليون نخلة بمنطقتي توشكي والعوينات.

وقال الوزير إن التمر يمثل محصولاً إستراتيجياً خاصة وأن مصر تعد أكبر منتج في العالم للتمور حيث تنتج حوالي ١٨٪ من الإنتاج العالمي، و٢٤٪ من الإنتاج العربي، بعدد نخيل مثمر يتجاوز حوالي ١٦ مليون نخلة.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي ألقاها خلال افتتاحه لفعاليات المهرجان الدولي السادس للتمور الذي يقام تحت رعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمحافظة أسوان في الفترة من ٨ حتى ١٠ من شهر أكتوبر الماضي وذلك بمشاركة اللواء/ أشرف عطية، محافظ أسوان و اللواء محمد الزملوط محافظ الوادى الجديد والدكتور/ عبد الوهاب زايد، أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي الى جانب سفير جمهورية اندونيسيا بالقاهرة وممثل عن سفارة دولة الامارات العربية المتحدة بالقاهرة، والمهندس/ محمد عبدالكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والسيد/ احمد رضا المشرف العام على مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي بوزارة التجارة والصناعة ، واللواء شريف صالح رئيس هيئة تنمية الصعيد

وأوضح سمير أن هذا المهرجان يحظى بأهمية كبيرة خاصة في ضوء سعي وزراة التجارة والصناعة لتطوير القطاعات الصناعية والتصديرية الواعدة التي تمتلك مصر فيها مزايا تنافسية كبيرة وذلك للمساهمة في تحقيق مستهدفات خطة الوزارة نحو زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلى الإجمالى، لافتاً إلى أن الوزارة حريصة على تأهيل المصانع القائمة وانشاء المصانع الحديثة والتي تعمل على تعظيم القيمة المضافة والاستفادة بفائض التمور، حيث يصل عدد المنشآت الصناعية العاملة في مجال تصنيع وتعبئة التمور كنشاط رئيسي حوالي ١٤٠ مصنع قائم، كما يصل عدد مصدرى التمور إلى حوالي ٢٤ مُصدراً.

وأشاد الوزير بالجهود التي بذلتها مختلف الجهات لتنظيم هذا الحدث الهام وفي مقدمتها جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دعمهم المستمر الذي يعد امتدادا لأواصر التعاون البناء والمعهود بين البلدين في كافة المجالات التنموية وذلك في إطار مساندة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات رحمه الله وباعتباره مؤسس جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر، موجها الشكر لمحافظة أسوان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وغرفة الصناعات الغذائية والمجلس التصديرى للصناعات الغذائية والمجلس التصديرى للحاصلات الزراعية وجمعية تنمية وتطوير الصادرات البستانية (هيا)، على دعمهم لهذا المهرجان ومساهمتهم الدائمة لقطاع التمور والعمل على النهوض به.

ولفت سمير إلى أن المهرجان يستهدف توحيد جهود كافة الجهات من مؤسسات حكومية وجهات بحثية ومنظمات دولية للنهوض بالقطاع، وإيجاد الحلول التطبيقية للتحديات التي تواجه منتجي ومصنعي التمور من داخل مصر وخارجها وإقامة روابط قوية بينهم، فضلا عن تشجيع الابتكار والمنافسة ونقل المعلومات الحديثة وتبادل الخبرات بالإضافة الى فتح أفاق جديدة لمنتجي ومصنعي التمور لتسويق وتصدير منتجاتهم.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة ممثلة في مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي تبذل جهوداً حثيثة لتطوير قطاع التمور في مصر أبرزها الانتهاء من تأهيل مجمع تمور محافظة الوادي الجديد، ومصنع تمور سيوة الحكومي بمحافظة مطروح، وإنشاء مخازن مبردة للتمور بالواحات البحرية بمحافظة الجيزة، إلى جانب تأهيل ١٦٠ مزرعة بسيوة للحصول على شهادات الزراعة العضوية، وتنظيم ٥ دوراتٍ من المهرجان الدولي للتمور المصرية، فضلا عن دعم مشاركة ممثلي مصانع التمور المصرية بالمعارض والمهرجانات الدولية، إلى جانب إعداد دراسات فنية بدعم من جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي وتمويل من حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بهدف تحسين الجودة والإنتاجية وتطوير القطاع.

وأضاف سمير أن جهود الوزارة تضمنت أيضا إصدار الاستراتيجية المصرية لتطوير قطاع التمور بمصر بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وجاري حاليا تحديث الاستراتيجية بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية، بالإضافة إلى تقديم مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي- التابع للوزارة- الدعم الفني والاستشارات الفنية ونقل التكنولوجيا الحديثة لتعظيم القيمة المضافة زيادة التنافسية وتأهيل مصانع التمور للحصول على شهادات الجودة العالمية، واعتماد تلك المصانع من الهيئة القومية لسلامة الغذاء والانضمام لعضوية المجلسين التصديرين للحاصلات الزراعية والصناعات الغذائية، هذا بالإضافة إلى قيام جهاز التمثيل التجاري بإعداد ٢٨ دراسة تسويقية للتمور المصرية بعدد من الأسواق الدولية المستهدفة وإتاحتها للمصدرين، ووضع قطاع التمور ضمن القطاعات التصديرية المستفيدة من برنامج مساندة الصادرات لتشجيع التصدير للأسواق الخارجية.

ومن جانبه رحب اللواء أشرف عطية محافظ أسوان باستضافة أسوان لهذا الحدث التاريخي والذى يشكل منعطفا رئيسيا للتنمية والاستثمار على أرض الدهب وبين ضفاف نيلها المرمري الأسمر، وشمسها المشرقة على الآثار الخالدة والطبيعة الساحرة، لافتا إلى أن تنظيم وإنطلاق المهرجان الدولى السادس للتمور بأسوان يؤسس لمرحلة جديدة وواعدة للانتقال من مرحلة الزراعة والتجارة التقليدية فى التمور إلى مرحلة زيادة سلاسل القيمة المضافة بالإنتاج المتخصص والتعبئة والتغليف والتصنيع لمنتجات تناسب كافة أصناف التمور الجافة والنصف جافة مثل تصنيع مسحوق التمر وسكر التمر وخل التمر والكحول وغيرها.

وأشار عطية إلى أن هذا الحدث ليس مجرد مهرجان، ولكنه مظلة استثمارية غير مسبوقة تتيح للمستثمرين والمنتجين والمصدرين التعرف على مزايا التمور الأسوانية التى تتميز بجودة فائقة وقيمة اقتصادية عالية بدعم غير محدود من جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي، مؤكدا حرصه على اعتماد التمور كأحد المحاصيل الاستراتيجية بالمحافظة ، وأن تكون المحافظة من المحافظات الأعلى عددا للنخيل ومنتجات التمور المتنوعة من خلال تطوير القطاعات الصناعية والتصديرية بمزايا تنافسية كبيرة بإقامة مشروعات استثمارية حقيقية.

وفى نفس السياق أشار الدكتور عبد الوهاب زايد، أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي، الى أن تنظيم هذا المهرجان برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي يؤكد عمق العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين، وعلى الثقة الكبيرة التي أولاها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات لتطوير وتنمية قطاع زراعة النخيل وإنتاج التمور بمصر، مشيرا إلى أن هذا المهرجان حظي بدعم وتعاون كبار المسؤولين بدولة الإمارات في مقدمتهم سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير ديوان الرئاسة، بدولة الامارات، ومعالي الشيخ نهيان مبارك آل نهيان، وزير التسامح والتعايش، رئيس مجلس أمناء جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي.

ووجه أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي الشكر إلى شركاء الجائزة الاستراتيجيين مصر وعلى رأسهم وزارات التجارة والصناعة، والزراعة، والبيئة، ومحافظات مطروح، والوادي الجديد، والجيزة، وأسوان، والمجلس التصديري للصناعات الغذائية والمجلس التصديري للحاصلات الزراعية، مشيداً بدعم كافة المنظمات الإقليمية والدولية (منظمة الفاو، ايكاردا، اريننا، أكساد)، بالتنسيق مع سفارة الإمارات بالقاهرة التي لم تدخر جهدا في تقديم التسهيلات والدعم لضمان نجاح المهرجان، وإبراز الوجه الحضاري المشرق لمصر العربية والدور الريادي لدولة الإمارات ومساهمتها في تطوير قطاع زراعة النخيل وإنتاج التمور.

وفى سياق متصل تفقد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة واللواء/ أشرف عطية، محافظ أسوان المعرض المقام على هامش المهرجان والذي يضم ٧٤ جناح ويشارك به ١١٤ عارض يمثلون ١٠ محافظات مصرية و٤ دول عربية هى الامارات والسودان والأردن وليبيا، إلى جانب مشاركة أكثر من ٨٠ من كبار المشترين والمصدرين وممثلي كبريات سلاسل التوزيع فى مصر.

كما قام الوزير ومحافظ اسوان وأمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر بتسليم جوائز لـ٩ مشاركين بالمسابقات التي اقيمت في إطار المهرجان في مجالات فئة أفضل عبوة مبتكرة، أفضل مصنع، وأفضل مزرعة، وأفضل منتج غذائي للمصانع وللأفراد، وأفضل بحث علمي، وأفضل منتج صناعة يدوية، وأفضل إنتاج لصنفي البرتمودا والملكابي، حيث تقدم للمسابقة ٢٠٤ متسابق من ١٠ محافظات وتبلغ القيمة الإجمالية للجوائز ١٨٠ ألف جنيه، بواقع ٢٠ ألف جنيه لكل متسابق.

إفتتاح وتفقد ٦ مصانع بمنطقة العلاقى الصناعية بأسوان

أكد المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة بأن التوسع في الأنشطة الصناعية بمحافظات الصعيد وضخ استثمارات جديدة في مختلف القطاعات الصناعية يمثل ركيزة أساسية للوصول إلى مستهدفات خطة الوزارة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، مشيرا إلى حرص الوزارة على تعظيم الإستفادة من المزايا التنافسية والموارد المتاحة بكل محافظة وبما يسهم في زيادة معدلات الإنتاجية ، ومن ثم زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالى ، فضلاً عن زيادة معدلات التصدير وتوفير المزيد من فرص العمل أمام أبناء الصعيد .

جاء ذلك خلال إفتتاح وزير التجارة والصناعة واللواء أشرف عطية محافظ أسوان لـ ٤ مصانع متوسطة وصغيرة ضمن ٢٧ مصنع تم تشغيلها فعليا وذلك من إجمالى ٣٤ مصنع جارى افتتاحها على مراحل بحجم إستثمارات ١٥٠ مليون جنيه بعد الانتهاء من ترفيها حيث ستساهم في توفير الملايين من فرص العمل ، وخلال نفس الجولة قام بها الوزير والمحافظ لمنطقة العلاقي الصناعية بأسوان ، وبحضور المهندس محمد عبد الكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والتى تفقدوا خلالها عدد من المنشأت الصناعية العاملة فى مجالات الكيماويات والرخام والجرانيت ، وقد شارك فى الجولة الدكتورة غادة أبو زيد نائب المحافظ ، وأحمد رضا معاون وزير التجارة والصناعة والمشرف على مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي .

قال الوزير أن محافظة أسوان تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها لتكون مركزا تصنيعيا للعديد من الأنشطة الصناعية، وبصفة خاصة الصناعات التعدينية لاسيما في ظل توافر العديد من الخامات والمواد الأولية والمحجرية وهو ما يزيد من القيمة المضافة لهذه الخامات ، فضلاً عن العمالة الفنية والقوى البشرية القادرة على تلبية إحتياجات القطاعات الصناعية .

وأشار سمير إلى أنه تم مؤخرا طرح مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة أسوان وذلك ضمن ٣ مجمعات تم طرحها خلال شهر أغسطس الماضى وشملت أيضا محافظتى أسيوط وقنا، ليصل إجمالى المجمعات الصناعية التى إنشأتها الوزارة بالصعيد إلى ١٠ مجمعات ، وهو الأمر الذى يعكس الإهتمام غير المسبوق الذى توليه الدولة بتنمية محافظات الصعيد ، وتعظيم الإستفادة من إمكانياتها ومقوماتها الإقتصادية الكبيرة ، وكذا الثروات الطبيعية المتاحة بها ، هذا

وقد إستمع وزير التجارة والصناعة ومحافظ أسوان إلى شرح من مسئولى منطقة العلاقى الصناعية حول تطورات العملية الإنتاجية بالمنطقة، كما تفقدا الوزير والمحافظ عدد من المصانع بالمنطقة والتى شملت مصنع مرمونيل لتقطيع وصقل وتلميع الجرانيت والرخام بإستثمارات تصل إلى ٦ مليون جنيه ويوجه إنتاجه لتلبية إحتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض للأسواق الخارجية، كما تفقدا مصنع لإنتاج البوبات والورنيش بأستثمارات ٣ مليون جنيه.

ومن جانبه قدم اللواء أشرف عطية شكره لوزير التجارة والصناعة على حرصه لزيارة وتفقد المنطقة الصناعية الواعدة إستثماريا بمنطقة العلاقى، مما يؤكد على النهج الهادف والبناء الذي تنتهجه الحكومة المصرية فى الجمهورية الجديدة بقيادة الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء للنهوض بالمشروعات التنموية والخدمية التى تساهم بشكل مباشر فى خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للشباب.

وأكد أشرف عطية على حرص المحافظة على تنوع أنشطة المصانع الجديدة ليتم تخصيصها فى صناعات الرخام والجرانيت وتدوير مخلفات المحاجر ، وأيضا مصانع للأبواب والشبابيك الخشبية واللوحات الكهربائية والتعبئة والمواد الغذائية والعصائر والأعلاف والمسامير واللحوم وخراطيم الهيدرولك وفرش السيارات والثلج وثلاجات الحفظ ، مشيرا الى أن إمتداد المنطقة الصناعية بالعلاقى والذى يقع على مساحة ٥٠ فدان ، والصادر له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٦ يستهدف تلبية احتياجات التوسعات المستقبلية للمنطقة لإنشاء مصانع جديدة تحقق الإستفادة المثلى للمزايا النسبية المتعلقة بالإحتياطيات الهائلة من الخامات التعدينية ، لاسيما من الجرانيت والرخام بدلاً من نقله إلى الشمال ، وبالتالى الحفاظ على شبكات البنية التحتية من أى تلف أو أضرار مستقبلية .

وبدوره أكد المهندس محمد عبد الكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية بأن منطقة العلاقى الصناعية بمحافظة أسوان أنشئت بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٩٤ وتقع على مساحة ٢٧٣ فدان وتضم ٧٨ مصنعا في مجالات الصناعات الغذائية والكهربائية والبنائية والحرفية والبيئية ويبلغ نسبة الإشغال بها ٧٥ ٪، كما تصل نسب الترفيق إلى ٨٠٪ شاملة شبكات (الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحى)، مشيرا فى هذا الإطار إلى أن إجمالى التمويل الذي قدمته الهيئة لأعمال الترفيق بالمنطقة بلغ ٣٦ مليون جنيه.

رئيس الوزراء يتابع جهود دعم وتطوير قطاعات الصناعة وزيادة الصادرات

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، لمتابعة جهود دعم وتطوير الصناعة المصرية، وذلك بحضور الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، والسيد/ السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والمهندس محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والسيد/ أحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، والمهندس/ عبد الحميد الدمرداش، رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، والمهندس هاني برزي، رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية، والمهندس محمود بزان، نائب رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية، والسيد/ فؤاد طارق، نائب رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي، في مستهل الاجتماع، إلى توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، المستمرة للحكومة بدعم وتطوير قطاع الصناعة، والعمل على زيادة حجم الصادرات، ومن ثم تقديم المزيد من التيسيرات والمحفزات للمصدرين المصريين، سواء فيما يتعلق بالنقل، أو إقامة المخازن اللوجستية خاصة بالدول الافريقية، وما إتخذ من خطوات فى هذا الشأن، موضحاً أن من بين ذلك ما حدث لشركة النصر للتصدير والاستيراد، من تطوير، وأصبحت شركة «جسور وأشار إلي أهمية تعظيم الاستفادة من الإتفاقيات التى وقعتها مصر.. وكذا الاستفادة من الفرص التصديرية المتاحة حالياً لقطاعي الصناعات الغذائية، والحاصلات الزراعية، على وجه الخصوص.

من جانبه، أكد رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، أن الموسم السابق شهد زيادة فى قيمة الصادرات الزراعية بلغت نحو ٣٠٠ مليون دولار، رغم التحديات التي كانت تفرض آثارها، مشيراً إلى أن التحدي الكبير يتمثل في عمليات «الشحن» بصفة عامة، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع وزير النقل، ويتم حالياً التجهيز لتوفير السفن المطلوبة للشحن، حيث أن نجاح هذه الخطوات سيسهم في حل الكثير من المشكلات.

وأجرى رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، اتصالا بالفريق كامل الوزير، وزير النقل، الذي أكد استعداده لشحن أى كميات من الحاصلات الزراعية إلى الأسواق الدولية المختلفة.

كما استعرض المهندس عبد الحميد الدمرداش قائمة الدول التي يتم التصدير لها، وتناول أيضاً عدداً من الفرص الواعدة في القارة الإفريقية، وكذا التحديات الموجودة، مشيراً إلى أنه يتم حالياً دراسة التوسع في الأسواق الأسيوية، والتي تعتبر سوقاً كبيرة.

ولفت رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية، خلال الاجتماع، إلى أن قيمة صادرات مصر من الصناعات الغذائية بلغت ٢,٣ مليار دولار حتى أغسطس الماضي، حيث أن الدول العربية تُعد من أكبر الأسواق المستوردة لمنتجاتنا، مشيراً فى هذا الصدد إلى معدلات نمو الصادرات للسوق الأمريكية، وكذا الاتحاد الأوروبي.

كما أشار المهندس هاني برزي إلى ضرورة أن تكون هناك استراتيجية واضحة للصناعة المصرية، والتصدير، تحتوي على مستهدفات واضحة، وفى هذا الصدد عقّب رئيس الوزراء مؤكداً أن أحد أهم التكليفات لوزير التجارة والصناعة هي إعداد هذه الاستراتيجية.

من جانبهم، استعرض الوزراء الحضور جهود الدولة فى دعم وتطوير قطاع الصناعة فى مختلف المجالات، وإتاحة المزيد من المحفزات والتيسيرات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يسهم بشكل كبير في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة، وعلى رأسها سداد ورد قيمة الأعباء التصديرية.

ويتابع سبل تنمية الصادرات المصرية لدول القارة الإفريقية

الدكتور مصطفى مدبولي يوجه بهيكلة مساندة الصادرات وزيادة المساندة المقدمة إلى التصدير الخاص بإفريقيا

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا لمتابعة سبل تنمية الصادرات المصرية لدول القارة الإفريقية، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية، والفريق كامل الوزير، وزير النقل، والسيد/ السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والسيدة/ نجلاء نزهي، مستشار محافظ البنك المركزي للشئون الإفريقية، واللواء/ محمد صلاح، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للصناعات الزراعية، والسيدة/ رنا بدوي، وكيل محافظ البنك المركزي، والسفير/ شريف عيسى، مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية، والدكتورة ندى مسعود، مساعد وزيرة التخطيط، والسيد/ طارق شعراوي، مساعد وزيرة التعاون الدولي، والسيدة/ غدير حجازي، مساعد وزيرة التعاون الدولي، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.

وفي مستهل الاجتماع، أكد رئيس الوزراء أن هناك اهتمامًا من قِبل الحكومة بزيادة الصادرات في هذه المرحلة، ويتم عقد عدة اجتماعات لإيجاد آليات فاعلة لزيادة تلك الصادرات، مع رؤساء الغرف التجارية، ومن ثم تأتي أهمية النقل كوسيلة مهمة للمساعدة في زيادة الصادرات، وكذا وجود مراكز لوجستية في الدول الإفريقية، لتساعد في تسويق البضائع والمنتجات إلى الدول الإفريقية، موجهًا بهيكلة مساندة الصادرات، وزيادة المساندة المقدمة إلى التصدير الخاص بإفريقيا.

وخلال الاجتماع، أوضح السيد/ السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الاراضي، أن الوزارة تنسق مع المصدرين الزراعيين؛ بهدف تذليل العقبات التي تواجههم، وتيسير الإجراءات؛ لزيادة صادراتهم الزراعية بوجه عام، وخاصة إلى الدول الإفريقية، شارحًا ما يتم من خطوات في هذا الشأن.

وقال الدكتور محمد معيط وزير المالية أن الوزارة مستعدة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، لإعادة هيكلة برامج مساندة الصادرات، مع زيادة المخصصات الموجهة للصادرات الخاصة بإفريقيا، وكذا استعداد الوزارة للتنسيق بشأن تذليل أية عقبات في هذا الملف.

وأضاف وزير المالية أن الوزارة تعمل بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، والبنك الافريقي للتصدير والاستيراد، وعدد من الدول الافريقية على تفعيل منصة التبادل التجاري الافريقية (ATEX) والتي سوف تعمل على تعزيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية وخاصة في السلع الزراعية.

وخلال الاجتماع، أوضح المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، أنه سيتم التنسيق بشأن زيادة المساندة التصديرية الموجهة لإفريقيا، مشيرًا إلى أهمية أن يكون هناك ضمان للصادرات، ووسائل نقل وخطوط شحن منتظمة.

وقام الفريق كامل الوزير، وزير النقل، باستعراض ما تقوم به شركة الجسر العربي، وغيرها من الشركات الأخرى، من جهود لنقل البضائع والمنتجات المصرية إلى الدول المختلفة، والإجراءات المتخذة؛ لزيادة الشاحنات، مشيرًا إلى أنه في حالة وجود تعاقدات تصديرية إلى أفريقيا، أو غيرها، فوسيلة النقل ستكون جاهزة.

وقالت السيدة/ نجلاء نزهي، مستشار محافظ البنك المركزي للشئون الإفريقية أن هناك فرصة ذهبية لزيادة صادراتنا إلى شرق إفريقيا، خاصة الصادرات الزراعية، وقامت بشرح رؤيتها لدفع الصادرات الزراعية إلى القارة الإفريقية.

وخلال الاجتماع، تطرق السفير شريف عيسى، مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية، إلى ضرورة تحديد الدول المُستهدفة في البداية، وكذا الإمكانات التصديرية من المنتجات المختلفة، وكذلك العمل على حل المشكلات تواجه التصدير، خاصة لإفريقيا، والعمل على توحيد الجهات الخاصة بالتصدير حتى لا تتعدد المسئوليات.

وأضاف عيسى أن مصر لديها منطقة لوجستية فاعلة حاليًا في تنزانيا، بالتنسيق مع رجال الأعمال، ونعمل على إنشاء منطقة في دولة أخرى مشيراً إلى وأن وزارة الخارجية مستعدة لتقديم كل سبل الدعم المطلوب.

ووجه رئيس الوزراء، بتشكيل مجموعة عمل من عدة وزارات معنية، والبنك المركزي والجهات المعنية؛ لوضع تصور وخطة عمل واضحة، لمستهدفات كمية ونوعية؛ لزيادة الصادرات، خاصة إلى الأشقاء في إفريقيا، وأن تكون هناك متابعة مستمرة لهذا الملف الهام.

بالإنابة عن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وزير التجارة والصناعة يلقي كلمة مصر أمام القمة السادسة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في أسيا «سيكا» بالعاصمة الكازاخية استانا

بالإنابة عن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ألقى المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة كلمة مصر خلال فعاليات القمة السادسة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في أسيا «سيكا» التي عقدت بالعاصمة الكازاخية أستانا على خلال ١٢ و١٣ أكتوبر الماضي بحضور عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين والوزارات من مختلف دول العالم، الى جانب أعضاء الوفد المصرى والذى يترأسه وزير التجارة والصناعة.

ونقل الوزير تحيات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لرئيس جمهورية كازاخستان وكافة القادة والمشاركين في القمة وتأكيده على تقدير مصر للجهود التي بذلتها كازاخستان خلال فترة رئاستها للقمة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ رغم الظروف العصيبة التي يواجهها العالم بأسره بدءا بجائحة كورونا وما تلاها من أزمات إقليمية ودولية أخرى.

وأكد سمير في سياق الكلمة الدور الهام لمنظمة مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا «سيكا» في تحقيق السلام والأمن بقارة آسيا وتحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي، مشيرا إلى تقدير مصر للجهود الكبيرة لدولة كازاخستان في إنشاء المنظمة ودعم التزاماتها ببناء الثقة بين الدول الأعضاء على مدار ٣٠ عاما.

وأشاد الوزير بدور جمهورية كازاخستان في إنشاء منظمة «سيكا» خلال عام ١٩٩٢ بمبادرة كريمة من رئيس جمهورية كازاخستان حينذاك، حيث كانت مصر من بين الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة، مشيرا إلى أن تمديد فترة رئاسة كازاخستان للقمة حتى عام ٢٠٢٤ يثبت دعم الدول أعضاء القمة لجهود كازاخستان وثقتهم في أهمية الدور الذي تضطلع به القمة.

وأوضح سمير أن مصر لن تدخر جهداً في الالتزام بالمحاور الرئيسية للقمة من خلال نشر السلام والأمن والاستقرار في آسيا، ومناهضة كافة مظاهر وصور الإرهاب، إلى جانب تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي من أجل تحقيق الازدهار والاستقرار في آسيا، لافتا إلى أن الدولة المصرية تؤمن بمستقبل وأهمية المنظمة كمساهم قوي في الأمن الدولي، حيث ترحب مصر بتدشين مفاوضات بناءة وشاملة وشفافة بشأن تحويل المنظمة تدريجيا إلى منظمة إقليمية دولية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي عليها وتعزيز قدراتها.

وشدد الوزير على التزام مصر بأنشطة وبرامج المنظمة المستندة إلى مبادئ المساواة واحترام الحقوق في السيادة، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، بالإضافة إلى سلامة الأراضي وفض المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وحفظ حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وأشار سمير إلى أنه تماشيا مع التزام مصر بأنشطة المنظمة فقد تم ترشيح السيد/ محمد العرابي وزير خارجية مصر الأسبق لمجلس كبار المسؤولين المفترض إطلاقه قريبًا، وكذلك ترشيح مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية لمنتدى مركز الفكر والأبحاث التابع لمنظمة سيكا.

وأضاف الوزير أن مصر تتطلع إلى تضمين التزام الدول الأعضاء بالتمسك باللغة والمواقف والمبادئ المتفق عليها مسبقًا، خاصة فيما يتعلق بقضية السلام في الشرق الأوسط التي تظل على رأس أولويات السياسات الخارجية لمصر وفلسطين والعديد من الدول العربية والإسلامية، مشيراً إلى أن مصر ترحب بتعزيز التعاون بين منظمة سيكا ومختلف المنظمات الإقليمية لا سيما جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، كما ترحب وتدعم منح الكويت وضع دولة عضو في منظمة سيكا خلال هذه القمة.

ويبحث مع وزير الصناعة الكازاخي تعزيز أطر التعاون الصناعي المشترك بين البلدين

عقد المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة جلسة مباحثات موسعة مع السيد/ ووسكينبابيف كيربيك وزير الصناعة وتطوير البنية التحتية الكازاخي وذلك في اطار زيارته لدولة كازاخستان للمشاركة بفعاليات القمة السادسة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في أسيا «سيكا « نيابة عن فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية حيث تناول اللقاء سبل تعظيم الاستفادة من الامكانات والمقومات الاقتصادية الكبيرة وتوافر الموارد الطبيعية بالبلدين في تعزيز التعاون والتكامل الصناعي المشترك وكذا الاستفادة من الخبرات الصناعية الكازاخية في تطوير الصناعة الوطنية، حضر اللقاء السفيرة منال الشناوي سفيرة مصر بكازاخستان والوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري.

وقال الوزير ان اللقاء استعرض اهمية تنمية العلاقات المشتركة بين رجال القطاع الخاص في البلدين والدخول في شراكات صناعية تنعكس اثارها إيجابا على زيادة معدلات التبادل التجاري، مشيرا في هذا الاطار الى ترحيب مصر بتنمية التعاون المشترك مع دولة كازاخستان في مجال صناعة الدواء، خاصة في ظل الخبرات الكبيرة التي تمتلكها شركات الدواء المصرية، مع اهمية قيام الجانب الكازاخي بتيسير اجراءات تسجيل الدواء المصري بالسوق الكازاخي.

وأشار سمير الى ان هناك فرصا كبيرة لزيادة التعاون المشترك مع دولة كازاخستان خاصة في قطاعات التعدين والنقل واللوجيستيات، لافتاً في هذا الإطار الى اهمية تسيير رحلات نقل جوي بين البلدين لنقل المنتجات والحاصلات الزراعية المصرية الى السوق الكازاخي وايضا لاسواق منطقة وسط آسيا، وكذا لنقل القمح الكازاخي الى السوق المصري

وأعرب الوزير عن تطلع الحكومة المصرية للتعاون مع الجانب الكازاخي لانشاء منطقة صناعية كازاخية في مصر خاصة وان الجانب الكازاخي ابدى اهتمامه باقامة تلك المنطقة لتكون نافذة تصدير الى الدول الافريقية والعربية مع التركيز على التصنيع المشترك للالات والمعدات الزراعية والصناعات الثقيلة.

ووجه وزير التجارة والصناعة الدعوة لنظيره الكازاخي لزيارة مصر على رأس وفد من رجال الاعمال للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة وبصفة خاصة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والتي تتيح العديد من المزايا للشركات المستثمرة سواء بالانتاج للسوق المصري او التصدير للاسواق الخارجية خاصة للاسواق التي ترتبط معها مصر باتفاقيات تفضيلية.

ومن جانبه اعرب السيد/ ووسكينبابيف كيربيك وزير الصناعة وتطوير البنية التحتية الكازاخي عن سعادته بزيارة الوفد المصري خاصة وانها اول زيارة رسمية لوزير التجارة والصناعة خارج مصر وهو ما يعكس عمق العلاقات التي تربط مصر وكازاخستان.

وأشار الى ان بلاده حريصة على تعزيز علاقات الشراكة مع مصر خاصة وانها احدى اهم الدول المحورية بمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا، لافتا الى ان المرحلة المقبلة ستشهد تنمية التعاون الصناعي المشترك وبما يعكس الامكانات والمقومات الكبيرة التي تمتلكها الدولتين.

ولفت الى انه قد استعرض خلال جلسة المباحثات تجربة كازاخستان في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة ، منوها الى اهمية تعزيز التعاون المشترك في مجال النقل والتنسيق مع احدى شركات الطيران المصرية لتنظيم رحلات منتظمة بين القاهرة واستانة.

مباحثات مكثفة مع عدد من الوزراء العرب

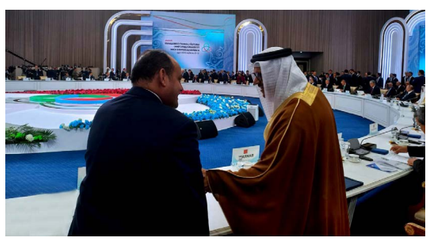

اختتم المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة مشاركته بفعاليات القمة السادسة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في أسيا «سيكا» التي عقدت بالعاصمة الكازاخية أستانا على خلال ١٢ و١٣ أكتوبر الماضي بحضور عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين والوزراء من مختلف دول العالم.

وعلى هامش المشاركة أجرى الوزير مباحثات مع عدد من الوزراء والمسؤولين المشاركين بالقمة شملت محادثات مع السيد/ سهيل المزروعي، وزير الطاقة الإماراتي، والدكتور/ عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية البحريني، والشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، وزير التجارة والصناعة القطري، والسيد/ عادل تورسونوف، نائب وزير خارجية كازاخستان لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك خلال المرحلة المقبلة.

وأكد سمير حرص مصر على تعميق علاقاتها مع مختلف الدول العربية الشقيقة في إطار جهود تعزيز العمل العربي المشترك، لافتاً إلى أن التعاون مع الإمارات والبحرين يشهد تطورا مستمرا وحراكا على مختلف الأصعدة والتي كان أخره توقيع الشراكة التكاملية الصناعية بين الإمارات ومصر والأردن والبحرين.

ولفت الوزير إلى حالة التوافق في الرؤى التي تشهدها مصر وقطر حالياً وحرص البلدين على تعزيز أواصر التعاون في مختلف المجالات خاصة في ظل زيارة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي الأخيرة للدوحة التي ساهمت في بدء صفحة جديدة للعلاقات المصرية القطرية والانتقال بها إلى آفاق أرحب.

وأشار سمير إلى أن هناك فرص كبيرة للتعاون المثمر بين مصر وكازاخستان لا سيما في ظل توافق الرؤى بين حكومتي البلدين على ضرورة النهوض بمستوى التعاون بين البلدين في مختلف المجالات خاصة التجارية والاقتصادية.

وقد ضم الوفد المصري المشارك بفعاليات القمة والذي ترأسه المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة كلاً من السفيرة/ منال الشناوي سفيرة مصر بكازاخستان والوزير مفوض تجاري/ يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري.

تنفيذاً لتوجيهات وزير التجارة والصناعة
هيئة التنمية الصناعية تطرح ٦٩٢ وحدة صناعية جاهزة بمجمعين جديدين بالفيوم
طرح الوحدات الشاغرة بالمجمعات الصناعية بمحافظات سوهاج والدقهلية والإسكندرية وأسيوط وأسوان أمام المستثمرين

في اطار المبادرة الرئاسية « مصنعك جاهز للترخيص» لتشغيل الشباب ودعم قطاع المشروعات الصغيرة ، وخطة وزارة التجارة والصناعة للتوسع في مشروع المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وخلق محاور تنموية جديدة وخاصة في صعيد مصر ، وتنفيذاً لتوجيهات المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة أعلنت الهيئة العامة للتنمية الصناعية عن طرح مجمعين صناعيين بمحافظة الفيوم ، الأول مجمع خرساني يشمل ٥٧٦ وحدة والمجمع الثاني معدني ويشمل ١١٦ بإجمالي ٦٩٢ وحدة صناعية كاملة المرافق والتجهيزات تستهدف الصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والقوى وصناعة الغزل والنسيج .

يأتي هذا الطرح في إطار خطة وزارة التجارة والصناعة الهادفة إلى إقامة ١٧ مجمع صناعي بـ ١٥ محافظة بتكلفة إجمالية بلغت ١٠ مليار جنيه، مما يوفر ٥٠٤٦ وحدة صناعية جاهزة لرواد الأعمال وصغار المستثمرين في محافظات الجمهورية، على أرقى المستويات الإنشائية بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وعلى اعلى المعايير التكنولوجية والبيئية.

وقال المهندس محمد عبد الكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية ان هذا الطرح يأتي في إطار استراتيجية متكاملة تنفذها وزارة التجارة والصناعة لإنشاء مجمعات صناعية على مستوى الجمهورية تضم وحدات مجهزة بمساحات مختلفة بنشاطات صناعية متنوعة استثمارا للميزة النسبية للمحافظة التي يقع بها المجمع، بهدف تعميق الصناعة المحلية وخلق جيل جديد من رواد الاعمال من الشباب وصغار الصناع للمشاركة الفاعلة في المنظومة الاقتصادية والحصول على كل الدعم والمساندة الحكومية فضلا عن اجتذاب مشروعات القطاع غير الرسمي للدخول في منظومة الاقتصاد الرسمي والتمتع بالمزايا التي توفرها الدولة لاسيما مع الدعم الكبير الذي يلقاه المشروع من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتوجيهاته المباشرة بضرورة التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية وخاصة بمحافظات الصعيد وسائر محافظات الجمهورية لدفع عجلة التنمية الصناعية وتشغيل الشباب

وأضاف عبد الكريم ان هذا الطرح يعد استكمالا لجهود وزارة التجارة والصناعة

ممثلة في هيئة التنمية الصناعية للإسراع في توفير وحدات صناعية جاهزة المرافق والانشاءات للمستثمر الصناعي وخاصة في صعيد مصر حيث تم طرح ٣ مجمعات صناعية مؤخرا بمحافظات (أسيوط – قنا -أسوان) منذ اقل من شهرين بإجمالي عدد وحدات بلغ نحو ١٠٠٠ وحدة صناعية، ليصل إجمالي ما تم طرحه من مجمعات صناعية على المستثمرين ١٥ مجمع.

ولفت رئيس الهيئة الى ان محافظة الفيوم من المحافظات الواعدة صناعيا متوقعا اقبالا كبير من رواد الاعمال على التقدم على الوحدات المطروحة بها مع التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الحكومة، موضحا ان الانشطة المطروحة تشمل غذائي وكيماوي وهندسي وقوى وتعبئة وتغليف وفرز مواد غذائية جافة وتعبئة نباتات عطرية وملابس جاهزة ومنسوجات.

وحول آلية الحصول على الوحدات بالمجمعات المطروحة أشار رئيس هيئة التنمية الصناعية الى قيام المستثمر بالتقدم ببطاقة الرقم القومي (للأنشطة الجديدة صاحب المنشأة الفردية / الممثل القانوني الأصلي للشركة) دون اشتراط السجل التجاري ويتم طرح الوحدات واتاحة سحب كراسات الاشتراطات لمدة شهر بدءا ٢٣ أكتوبر وينتهي في ٢٢ نوفمبر الجاري، ويتم تقديم الطلبات مستوفاه كافة الاشتراطات والمستندات خلال فترة أقصاها ٢١ يوم من تاريخ شراء كراسات الاشتراطات.

ولفت عبد الكريم الى انه تيسيرا على المستثمرين تم توفير الكراسات بمقر الهيئة الرئيسي وفروعها الإقليمية بالمحافظات وكذلك بكافة افرع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظير مبلغ ٥٠٠ جنيه... كما يمكن طلب الكراسة إلكترونياً من خلال موقع الخريطة الاستثمارية www.investinegypt.gov.eg ، مضيفا انه تم اتاحة كافة تفاصيل الوحدات الصناعية المطروحة والمعلومات اللازمة على البوابة الالكترونية للهيئة www.ida.gov.eg

وأشار إلى انه روعي في هذا الطرح وعلى غرار الطرح السابق تقديم مزيد من التيسيرات غير المسبوقة للمستثمرين، حيث شملت تخفيض سعر كراسة الشروط وكذا الغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات، وتكاليف مقابل تقديم العروض. واوضح انه تم طرح الوحدات بنظامي التمليك او الايجار، حتى ١٠ سنوات قابلة للتجديد، كما تم تأجيل تحصيل ايجار الوحدات من المستثمرين لما بعد الـ٩ اشهر الأولى من استلام الوحدة، كما يمكن للمستثمر الحصول على تمويل منخفض الفائدة (٥٪ متناقصة) وبتسهيلات قد تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة الوحدة من خلال عدة بنوك تم توقيع بروتوكولات تعاون معها. وكذلك الاستفادة من دعم جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يقدم تسهيلات تمويلية لتوفير الماكينات وخطوط الانتاج ومستلزمات الانتاج، بالإضافة الى خدمات تسويقية... هذا وتبلغ مساحة الوحدة بالمجمع الخرساني ٤٨ م٢ بينما تبلغ مساحتها بالمجمع المعدني ٦٤٨ م٢، ويتاح للمستثمر الحصول على أكثر من وحدة لاستيعاب نشاطة الصناعي بدون حد اقصى في نفس القطاع.

كما أعلنت الهيئة العامة للتنمية الصناعية عن طرح عدد من الوحدات الشاغرة بعدد من المجمعات الصناعية بالتعاون مع الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية في كل من منطقة الكوثر بمحافظة سوهاج ومجمع العصافرة بمحافظة الدقهلية ومجمعي مرغم (١) وبرج العرب بالاسكندرية وساحل سليم باسيوط والشلال باسوان .. وذلك بنظام الايجار او التمليك بمساحات وانشطة متنوعة على ان تكون الأولوية في التخصيص لتلك الوحدات للتوسعات واولوية الحجز ، كما سيتم طرح كراسات الشروط للبيع من خلال فروع ومكاتب الهيئة الإقليمية بالمحافظات المشار اليها ، على ان يتم سحب الكراسات لتلك الوحدات الشاغرة بدءا من ٢٣ أكتوبر الماضي وينتهي في ٧ نوفمبر الجاري ، ويتم تقديم الطلبات مستوفاه كافة الاشتراطات والمستندات خلال فترة أقصاها ٢١ يوم من تاريخ شراء كراسات الاشتراطات.

المعهد القومي للجودة ينظم ندوة «الانتقال إلى الإدارة الرشيدة والحوكمة في زمن الرقمنة»
د. محمد عثمان: التحول الرقمي عامل رئيسي في حوكمة المؤسسات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة

استضافت وزارة التجارة والصناعة فعاليات ندوة «الانتقال الى الادارة الرشيدة والحوكمه فى زمن الرقمنة» التي نظمها المعهد القومى للجودة للتوعية ووضع الآليات اللازمة للحوكمة من خلال التحول الرقمي، وقد شارك في فعاليات الندوة الدكتور/ محمد عثمان، رئيس المعهد القومى للجودة، والدكتور/ عبد الوهاب غنيم، نائب رئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والدكتور/ طارق الحصري، استشاري التطوير المؤسسي ووكيل المعهد العربي للدراسات العليا، والمهندس/ أسامة المليجي، استشاري الجودة الدولي ورئيس مجلس إدارة شركة توتال، والدكتور/ هانىء توفيق استشاري نظم الإدارة الدولية.

وقال الدكتور/ محمد عثمان، رئيس المعهد القومى للجودة إن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار تنفيذ توجيهات المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة بتفعيل دور المعهد تماشيا مع رؤية القيادة السياسية بتبني المعايير الدولية للحوكمة في إدارة مؤسسات الدولة وما تقوم به من مشروعات قومية كبرى وانطلاقا من أهمية دور الحوكمة للوصول الى الادارة الرشيدة والتحول الرقمى في ظل التغيرات التكنولوجية السريعة.

وأوضح عثمان أن الندوة تناولت عرض نموذج للانتقال السريع والمرن الى الادارة الرشيدة والحوكمة وإدارة المخاطر من خلال تطبيق المبادىء والمعايير الدولية طبقا للمواصفة القياسية الدولية ISO ٣٧٠٠٠ والامتثال القابل للتطبيق في كافة الاجهزة الحكومية والشركات المعنية بالاستدامة والتميز في الأداء والمرونة ومواجهة التغيرات الحادة غير المسبوقة على الصعيد الاقتصادي والبيئي والمجتمعي في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال نموذج مقدم للحوكمة (Agile Governance Model) في سياق التحول الرقمي، لافتا إلى أن الندوة سلطت الضوء على ٤ محاور هي المعايير والمواصفات القياسية الدولية للحوكمة، ومبادرة الدولة للتحول الرقمي وبناء مصر الرقمية، والحوكمة في الجهاز الاداري للدولة، والحوكمة المؤسسية في إطار المسؤولية المجتمعية.

وأشار رئيس المعهد القومى للجودة إلى أن إدارة الأعمال في الوقت الراهن صارت أمرا معقدا ومحفوفا بالمخاطر بسبب تحديات التحول الرقمي، الأمر الذي يتطلب امتثال الإدارات للحوكمة بعملية التحول الرقمي لأهميتها في نجاح التحول وذلك بوضع الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة المؤسسات واستغلال الموارد المتاحة وتعظيم الربحية على المدى الطويل وهو ما يعكس مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة العامة وتطوير الموارد البشرية، وحماية البيئة، مشيرا إلى ضرورة الاستفادة من جميع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية والتحديات التى تواجه المؤسسات عن طريق الإبداع، والابتكار، والتنافس الإقليمي والعالمي، والجودة الشاملة، والمسؤولية المجتمعية، والتقدم التكنولوجي.

وأضاف عثمان أن حوكمة المؤسسات أصبحت ضرورة في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية لحماية مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات بما يساهم في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة لتنفيذ خطط وأهداف المؤسسات من خلال القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح المؤسسات والأطراف المعنية.

في إطار فعاليات الاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على العلاقات المصرية الإماراتية تحت شعار «مصر والإمارات قلب واحد»

وزير التجارة والصناعة ووزير الاقتصاد الإماراتي يترأسان اجتماع مجلس الأعمال المصري الإماراتي المشترك

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة تطلع الدولة المصرية إلى زيادة توجه الشركات الإماراتية نحو الاستثمار والعمل في مصر للاستفادة من المناخ الجاذب للاستثمار ومنظومة الحوافز و التيسيرات المميزة التي تطرحها الحكومة المصرية أمام المستثمرين في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلا عما يتيحه ذلك من فرص الاستفادة من مزايا اتفاقات التجارة الحرة الموقعة بين مصر ودول العالم والتجمعات الاقتصادية والإقليمية المختلفة، خاصة أسواق الدول العربية ودول القارة الافريقية التي تمثل في مجملها سوقا واعدا.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير خلال مشاركته بفعاليات مجلس الأعمال المصري الإماراتي والذي عقد بحضور كل من السيد/ عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد لدولة الإمارات الشقيقة والمهندس/ جمال السادات، رئيس الجانب المصري لمجلس الأعمال المصري الإماراتي والسيد/ خديم الدرعي، رئيس الجانب الإماراتي لمجلس الأعمال الإماراتي المصري، والوزير مفوض تجارى أشرف حمدي رئيس المكتب التجاري المصري بدبي.

وأكد الوزير على العلاقات المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين والمبنية على التفاهم العميق بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في إطار العلاقات الأخوية والتقدير الذي تكنه القيادة السياسية والشعب المصري لنظيره الإماراتي.

وأشار سمير إلى أن العلاقات المصرية الإماراتية تتسم بالأخوة والصداقة والدعم المشترك في جميع المجالات وتعتبر نموذجاً ناجحاً يحتذى به في التعاون بين الأشقاء، والقائم على المساواة والمصالح المشتركة، وذلك على كافة مستويات التعاون الثنائي ،مشيرا إلى أن البلدين الشقيقين يتمتعان بعلاقات تاريخية متميزة شارك في إرسائها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي كان يؤمن بدور مصر المحوري ومكانتها في المنطقة باعتبارها ركيزة للاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، وقلب الأمة العربية النابض، في حين تعتبر جمهورية مصر العربية دولة الإمارات العربية المتحدة الداعم الأول لها وللأمة العربية عموما في مختلف المحافل الدولية.

ونوه الوزير إلى أن العالم يشهد حالياً ظروف دولية استثنائية على وقع أزمتين عالميتين متتاليتين - جائحة كورونا منذ يناير ٢٠٢٠ والأزمة الروسية الأوكرانية منذ فبراير الماضي- وقد ألقتا بظلالهما على الواقع الاقتصادي الراهن بتداعيات غير مسبوقة نتج عنها ارتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات الإنتاج وتدفقات الاستثمار، وعدم استقرار سلاسل التوريد العالمية وارتفاع مستويات المديونية، لافتا إلى أن

تعزز التعاون والعمل المشترك يمثل السبيل الوحيد لتجاوز المحن والأزمات واستغلال ما تتيحه من فرص ومنح.

ولفت سمير إلى أن السعي لدفع وتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والإمارات يستند إلى قاعدة راسخة من العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين، وهو توجه يلقى كل الدعم والمساندة من القيادة السياسية في البلدين الشقيقين، مشيرا إلى حرص مصر على خلق مناخ من التواصل الدائم مع الأشقاء الإماراتيين والذي من شأنه الوصول إلى صيغ مشتركة بين البلدين تدفع بالتطوير الدائم للعلاقات على كافة الأصعدة والمستويات وبالأخص العلاقات التجارية والاستثمارية.

ولفت الوزير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد ثاني أكبر شريك تجاري لمصر في العالم العربي، وثاني أكبر مستثمر بمشروعات بلغت قيمتها ٧,٨ مليار دولار حتى مايو ٢٠٢٢، في مجالات مختلفة من بينها التطوير العقاري، والسياحة، والصناعة، والتمويل، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمار الزراعي.

وأشار سمير إلى أن مناخ الاستثمار في مصر قد شهد خلال الفترة الأخيرة العديد من الإصلاحات المؤسسية بهدف تيسير وتبسيط الإجراءات على المستثمرين الأمر الذي ساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال تأسيس الشركات من حيث الوقت والتكلفة وإجراءات بدء النشاط، وبالتزامن مع ذلك، تم سنّ حزمة من التشريعات التي تستهدف خلق مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي، شملت قوانين الضرائب، والاستثمار، ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية، والخدمات، والمرافق العامة، وقانون العمل الجديد، فضلا عن إطلاق حزمة حوافز إضافية للإستثمار في مشروعات الاقتصاد الأخضر اتساقاً مع توجه الدولة في هذا الشأن.

وأكد الوزير على استقرار السياسات النقدية في مصر بما يسمح بتحويل أرباح الشركات الأجنبية المستثمرة في مصر إلى الخارج، كما أن منظومة التشريعات المصرية تقدم حماية وضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي.

ووجه سمير الدعوة لمجتمع الأعمال الإماراتي للاستثمار في المجالات والقطاعات التي تقدم فرص استثمارية واعدة بمصر والتي تشمل الاستثمار العقاري، ومشروعات البنية التحتية وخاصة مشروعات تحلية المياه، والاستثمار في الأوراق المالية، والاستثمار في مجال الاستصلاح الزراعي (مشروع المليون ونصف فدان)، إضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وكذا في مجال الطاقة النظيفة بمصر، مرحبا بمشاركة الجانب الإماراتي في قمة المناخ المقرر عقدها بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢.

وأشار الوزير إلى أن هذا الاجتماع يمثل خطوة كبيرة نحو تنظيم وتكثيف التفاعل بين مجتمع الأعمال في البلدين، في إطار سيسهم بلا شك في دفع التعاون الإقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، مؤكدا على أهمية الدور المحوري للقطاع الخاص في البلدين لتحقيق طفرة في العلاقات الاقتصادية والاستثمارية المشتركة بين البلدين.

وتوجه الوزير بالشكر لرئيسي وأعضاء الجانبين المصري والإماراتي بمجلس الأعمال المصري الإماراتي وكافة القائمين على تنظيم هذه الفعالية الهامة ولممثلي مجتمع الأعمال المصري والإماراتي لحرصهم على المشاركة في الاجتماع والفعاليات التي ستعقبه متمنيا للجميع مشاورات ناجحة ومثمرة.

جانبه اكد السيد/ عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد لدولة الإمارات أن هذا الاجتماع يمثل تجسيدا للعلاقات الدبلوماسية التي بدأت عام ١٩٧٢ بين البلدين لتتم العام الحالي خمسين عاما من التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مشيرا إلى أن البلدين يتطلعان لبدء خمسين عاما قادمة تقوم على مشروعات أكثر استدامة ونموا بسواعد رجال وسيدات الأعمال من البلدين باعتبارهما المحرك الأساسي لقاطرة النمو الاقتصادي والتعاون الثنائي في مصر والإمارات والطرف المنوط به استكشاف واغتنام الفرص الاقتصادية المتميزة في كلا السوقين والإماراتي خاصة في ظل الأزمات العالمية المتعاقبة خلال السنوات الأخيرة أثرت على اقتصادات مختلف الدول.

ولفت المري إلى ضرورة عقد مجلس الأعمال المصري الإماراتي مزيد من الاجتماعات والفعاليات لطرح الأفكار والرؤى وضروري تشكيل فرق عمل قطاعية تركز على القطاعات ذات الاهتمام المشترك في قطاع الأمن الغذائي والتصنيع والتحول الرقمي وتكنولوجيا التمويل والمجال الطبي لتنمية هذه القطاعات والخروج بحلول للتغلب على التحديات التي قد تواجه المستثمرين من كلا البلدين في سوق الدول الشقيقة وطرح سبل إقامة بيئة استثمارية جاذبة، مشيرا إلى أن وزارته على أتم استعداد للتعاون المثمر مع مجلس الأعمال وتذليل أية عقبات تحول دون تحقيق تطلعاته وأهدافه.

وأضاف وزير الاقتصاد الإماراتي أن الحكومتين المصرية والإماراتية بذلت جهودا حثيثة لوضع التشريعات والقوانين الملائمة لجذب الاستثمارات، حيث كان للهيكلة الاقتصادية التي أجرتها الإمارات خلال أخر عامين دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي فقد تم تعديل قانون الشركات بهدف تعزيز تنافسية الإمارات، ومواكبة أفضل الممارسات العالمية المحفزة للشركات القائمة حيث أتاح القانون التملك الأجنبي الحر بنسبة ١٠٠٪ في أغلب القطاعات الاقتصادية، ووضع قانون لجذب المهارات والإقامة الذهبية والخضراء للعمالة الحرة، كل ذلك لخدمة المستثمرين من مختلف الدول.

وبدوره أكد المهندس/ جمال السادات، رئيس الجانب المصري لمجلس الأعمال المصري الإماراتي أن الاستثمار في مصر حاليا يعتبر فرصة ذهبية لا سيما في ظل المشروعات التي تفتتحها مصر حاليا في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والإنتاجية بالشراكة مع القطاع الخاص، وكذا الحوافز والمزايا غير المسبوقة التي توليها الدولة المصرية حاليا للمستثمرين المحليين والأجانب وليس أدل على ذلك من اجتماع فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ أيام مع ممثلي مجتمع الأعمال من مختلف القطاعات للتأكيد على الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص لدعم مسيرة التنمية للدولة المصرية وحرص الدولة على تيسير الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الصناعي.

وقال السيد/ خديم الدرعي، رئيس الجانب الإماراتي لمجلس الأعمال الإماراتي المصري إن الجانب الإماراتي يتطلع لزيادة الاستثمارات في السوق المصري لتصبح بذلك أكبر مستثمر عربي في مصر وتحقيق أقصى استفادة من الحوافز والمزايا التي تقدمها الحكومة المصرية للمستثمرين وكذا الفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة على أرض مصر، موجها الدعوة لرجال الأعمال المصريين لضخ استثمارات جديدة بالسوق الإماراتي لا سيما في ظل الدعم الكبير الذي توليه الإمارات لزيادة التعاون الاقتصادي والاستثماري مع مصر وتذليل اي عقبات قد تواجه المستثمرين المصريين بالامارات وبما يعود بالنفع على اقتصادي البلدين الشقيقين.

ويبحثان سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين خلال المرحلة المقبلة

أكد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة ان العلاقات المصرية الإماراتية تمثل نموذج للعلاقات الاستراتيجية القائمة على تحقيق التكامل في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة وبدعم ورعاية من القيادة السياسية في كلا البلدين، مشيراً الى ان الشهر شهد احتفال البلدين بمرور ٥٠ عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية والاخوية بين البلدين وهو ما يعكس حرص البلدين على استدامة وتطور العلاقات المشتركة.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الموسعة التي عقدها الوزير مع السيد/ عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد الاماراتي والوفد المرافق له، حضر اللقاء الوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري.

وقال الوزير ان دوائر الاعمال في البلدين تقوم بدور رئيسي في تنمية وتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية المشتركة وتنفيذ خطط حكومتي مصر والامارات لتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك، لافتا الى المشروعات القومية الكبرى التي تتبناها الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية وكذا الفرص الاستثمارية المتميزة المتاحة في السوق المصري في عدد كبير من القطاعات الانتاجية والخدمية

ووجه سمير التهنئة لوزير الاقتصاد الإماراتي بمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الشقيقين، معربا عن تطلع الجانب المصري لدفع وتنمية العلاقات المشتركة لمستويات متميزة تصب في مصلحة الاقتصادين المصري والاماراتي على حد سواء.

وأعرب الوزير عن تقديره لجهود دولة الامارات العربية في انجاح المشاركة المصرية باكسبو دبي ٢٠٢٠ والدعم الكبير الذي قدمته للجناح المصري والذي حقق نجاحا غير مسبوق مقارنة بكافة المشاركات المصرية بمعارض اكسبو حيث فاز الجناح المصري بالمركز الثالث على مستوى الاجنحة متوسطة المساحة المشاركة في اكسبو ٢٠٢٠ دبي من حيث التصميم الداخلي وذلك في إطار المسابقة الرسمية التي نظمها المكتب الدولي للمعارض.

وأشار سمير الى اهمية تعزيز التعاون بين البلدين في مجال السياحة خاصة وان مصر تمتلك العديد من المقومات السياحية التي تؤهلها لجذب المزيد من السائحين من دولة الامارات العربية المتحدة.

ولفت الى اهمية مبادرة التكامل الصناعي الموقعة بين مصر والامارات والاردن والبحرين في تعزيز الامن الغذائي والدوائي لا سيما في ظل الازمة الاقتصادية العالمية الحالية وتحقيق التعاون والتكامل المشترك في مجالات الصناعة والاستثمار وسلاسل التوريد والزراعة والاسمدة والمنسوجات والمعادن والبتروكيماويات.

ومن جانبه أكد السيد/ عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد الاماراتي حرص بلاده على تنمية وتطوير العلاقات الثنائية مع دولة مصر الشقيقة في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة، موجها الشكر والتقدير للدولة المصرية على مشاركتها المتميزة باكسبو دبي ٢٠٢٠ حيث ساهم التابوت الاثري المعروض ضمن محتويات المعرض في زيادة الاقبال على الجناح المصري بصفة خاصة واكسبو دبي بصفة عامة.

وأشار الى الجهود الكبيرة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومتابعته المستمرة لمختلف المشروعات القومية والانتاجية الجاري انشائها في مصر، لافتا الى الدعم المستمر الذي تقدمه الامارات للمستثمرين المصريين بالدولة وبما يعكس العلاقات الاخوية بين البلدين والدور الهام للمستثمرين في تحريك مؤشرات التجارة والاستثمار

وأشاد الوزير بالمشروعات الاستثمارية والتنموية والاهداف والخطط الاستراتيجية التي تنفذها الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية لا سيما مشروع استزراع ١,٥ مليون نخلة بجنوب مصر فضلا عن مشروعات انتاج القمح والذرة والفاكهة باستثمارات اماراتية بمنطقة توشكى، لافتا الى ان الاحتفال الذي نظمته البلدين بمناسبة مرور ٥٠ عاما على تدشين العلاقات المشتركة يضم فعاليات اقتصادية وثقافية واعلامية ويشارك به اكثر من ٢٠ مستثمر اماراتي ونوه المري الى ان الامارات ستشارك بفعاليات مؤتمر المناخ COP 27 بمدينة شرم الشيخ وذلك دعما للدولة المصرية في هذا المحفل العالمي الكبير وكذا في اطار استعدادها لإستضافة مؤتمر المناخ المقبل COP 27، مشيرا الى ان البلدين يمثلان محور تجاري ولوجيستي عالمي وتعتبر مصر بوابة لدول القارة الافريقية كما تعد الامارات محورا لدول قارة آسيا.

هذا ووجه وزير الاقتصاد الاماراتي الدعوة للمهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة للمشاركة على رأس وفد من رجال الاعمال المصريين في المؤتمر الاستثماري العالمي الذي تنظمه الحكومة الاماراتية خلال شهر مارس المقبل بأبوظبي لعرض رؤية الدولة المصرية لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية للاستثمار في السوق المصري والاستفادة من منظومة الحوافز الاستثمارية.

وزير التجارة والصناعة يشارك بجلسة نقاشية بعنوان «العلاقات المصرية الإماراتية: شراكة اقتصادية متكاملة»

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن الأزمات العالمية التي ظهرت مؤخرا وأثرت سلباً على منظومة الاقتصاد العالمي دفعت الدول العربية إلي التوجه الي تعزيز جهود التكامل تحسبا لحدوث مزيد من التباطؤ في سلاسل الامداد العالمية، مشيرا في هذا الاطار الي أهمية تضافر الجهود بين المسؤولين والقطاع الخاص في الدول العربية لتحقيق هذا التكامل المنشود.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير بجلسة «العلاقات المصرية الإماراتية: شراكة اقتصادية متكاملة» والتي عقدت في اطار فعاليات الملتقي الاقتصادي المقام بمناسبة الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على بدء العلاقات الدبلوماسية بين مصر والامارات، وذلك بحضور الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والسيد/عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد الاماراتي، والدكتور/ ثاني الزيودي وزير الدولة الإماراتي للتجارة الخارجية، الي جانب لفيف من الوزراء من الدولتين وممثلي منظمات الاعمال المصرية والاماراتية.

وقال الوزير إنه تم اطلاق مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية بين مصر والامارات والاردن خلال شهر مايو الماضي وانضمت اليها مملكة البحرين مؤخرا بهدف تعزيز التعاون والتكامل في عدة مجالات أبرزها الصناعة والاستثمار وسلاسل التوريد والزراعة والأسمدة والمنسوجات والمعادن والبتروكيماويات، مشيرا الي انه تم اعتماد ٨٧ مشروع في اطار الشراكة، وتم الاتفاق علي بدء التعاون في ١٢ مشروع منها باجمالي استثمارات ٣,٤ مليار دولار وجاري دراسة باقي المشروعات.

وأوضح سمير ان المرحلة الثانية من المبادرة تركز على التكامل الصناعي بين المنشآت الصناعية القائمة في دول المبادرة الأربعة وتعزيز التعاون بينها، مشيرا الي هناك العديد من الفرص الواعدة لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري والصناعي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

في إطار سلسلة لقاءاته الدورية مع أعضاء المجالس النيابية
وزير التجارة والصناعة يبحث مع عدد من أعضاء مجلس النواب التحديات التي تواجه المستثمرين .. ويكلف قيادات الوزارة بتقديم المزيد من المرونة للتيسير على المستثمرين

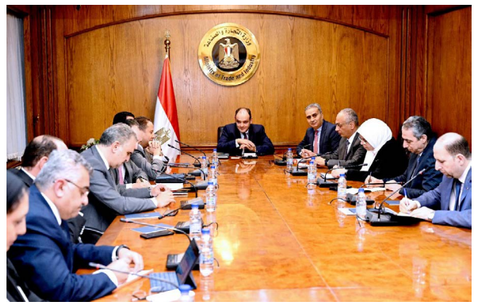

في إطار سلسلة اللقاءات الدورية التى يعقدها المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة، مع اعضاء المجالس النيابية، عقد الوزير لقاءا مع عدد من اعضاء مجلس النواب وبحضور قيادات ومسئولى الوزارة، حيث تم إستعراض رؤية وخطة عمل الوزارة للتعامل مع التحديات التى تواجه المستثمرين فى كافة المناطق الصناعية بمختلف محافظات الجمهورية، كما إستعرض النواب عدد من التحديات التى تواجه المستثمرين والتى تقع فى إطار مسئولية أجهزة وزارة التجارة والصناعة.

وقال الوزير أن الوزارة حريصة على تحقيق التواصل الدائم والمستمر مع المجالس النيابية بهدف بحث كافة المعوقات التى تواجه القطاع الصناعي والعمل على إيجاد حلول ناجزة لها وبما يسهم فى استمرار دوران عجلة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل أمام الشباب لاسيما فى ظل التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، مؤكدا فى هذا الإطار أنه أصدر توجيهات لكافة قيادات الوزارة بضرورة التعامل وبجدية مع كافة التحديات وإيجاد حلول عاجلة لها وتقديم المزيد من المرونة للتيسير على المستثمرين.

وأوضح سمير أنه فيما يتعلق بملف الأراضى فقد أصدر دولة رئيس مجلس الوزراء قرارا بتحديد أسعار الأراضى الصناعية فى مختلف أنحاء الجمهورية والتى تضمنت إتاحة الأراضى بسعر الترفيق بنظام التمليك ، وكذا بنظام حق الإنتفاع ، مع إتاحتها بأسعار أقل فى محافظات الصعيد بهدف تشجيع حركة الاستثمار فى الوجه القبلى ، مشيرا فى رده على طلب أحد السادة النواب حول ضرورة منح حوافز للمستثمرين الراغبين فى الحصول على أراضى بالمنطقة الصناعية بجنوب الرسوة ببورسعيد بأن الهيئة العامة للتنمية الصناعية إنتهت من ترفيق المنطقة بالكامل وتم منح حوافز للمستثمرين بالمنطقة من خلال تخفيض مقدم التعاقد ومنح تيسيرات فى سداد الاقساط للتيسير على المستثمرين

وفى رده على تساؤل احد النواب حول التحديات التى تواجه الشركات المصدرة لصرف المساندة التصديرية واستيفاء المستندات ، وجه الوزير مسئولى صندوق تنمية الصادرات بضرورة تيسير الاجراءات لمساعدة الشركات المستفيدة من برامج المساندة لصرف مستحقاتهم ، خاصة وأن هذه المساندة تمثل دافع رئيسى لحفاظ الشركات على اسواقها التصديرية .

وحول جهود الوزارة للإرتقاء بالتنمية الصناعية بمحافظات الصعيد أشار سمير إلى أن الوزارة تسعى خلال المرحلة الحالية على تعظيم الاستفادة من الامكانات والمقومات الاقتصادية لكافة محافظات الجمهورية من خلال انشاء مشروعات استثمارية تعتمد على الموارد الطبيعية والانتاج الزراعي بهذه المحافظات.

ومن جانبهم أكد أعضاء مجلس النواب ثقتهم فى الرؤية الجديدة للوزارة حالياً وتجاوبها فى حل مشاكل المنتجين، مطالبين بأهمية تقديم المزيد من التيسيرات للمستثمرين خاصة فيما يتعلق بإجراءات الحصول على التراخيص وإتاحة الأراضى الصناعية وصرف مستحقات برنامج مساندة الصادرات ورد الأعباء وكذا تيسير إشتراطات إنشاء وتشغيل المحطات التدريبية التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية، لاسيما وأن هذه المحطات تسهم فى تخريج الآلاف من الطلاب سنويا وتوفر إحتياجات القطاع الصناعى من العمالة الفنية المؤهلة.

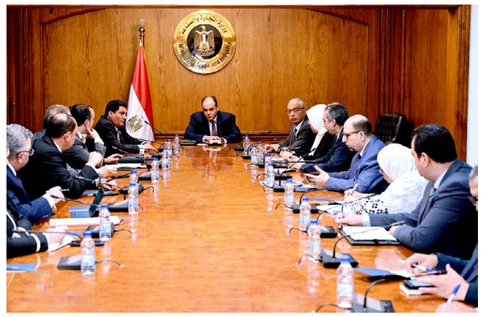

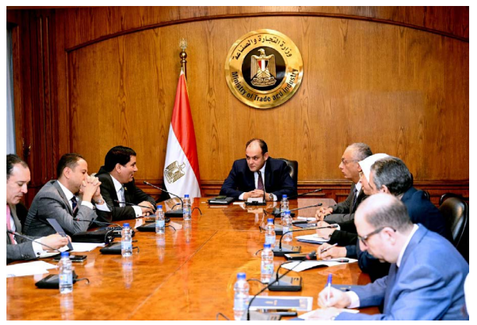

ويشارك - إفتراضياً - بالاجتماع الوزاري العاشر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية .... ويعلن إبرام أول صفقة تجارية تحت مظلة الإتفاق

اكد المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة ان مبادرة تنفيذ اول صفقة تجارية فى اطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية AFCFTA تعد خطوة أساسية ومبدئية لتحقيق الاستفادة القصوى من تفعيل الاتفاقية وايجاد الاليات والسبل التي من شأنها استغلال المميزات التي تتيحها للدول الأعضاء ، مشيرا إلى ان مشاركة مصر في هذه المبادرة كان من اهم أولويات الدولة المصرية خلال الفترة الماضية حيث تم العمل مع كافة أجهزة الدولة علي تذليل كافة العقبات امام المصدرين للبدء في التصدير تحت مظلة الاتفاق، لتكون هذه المبادرة نقطة الانطلاق نحو تفعيل التبادل التجاري التفضيلي.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التى القاها خلال مشاركته -افتراضيا – بفعاليات الاجتماع الوزاري العاشر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA المنعقد بالعاصمة الغانية اكرا ، ويترأس وفد مصر المشارك فى الاجتماع السيد/ إبراهيم السجينى مساعد الوزير للشئون الاقتصادية .

ونوه الوزير إلى توجيهات رؤساء وحكومات الدول الأعضاء بالإسراع فى بدء التجارة التفضيلية في إطار الـ AFCFTA، مشيراً إلى أن الاجتماع يعد خطوة هامة تجاه التطبيق الفعال والمتكافئ للاتفاقية.

وأشار سمير إلى أن الصفقة تشمل تصدير منتجات غذائية من مصر الي غانا، على ان تتوالى التجارة التفضيلية تباعا، لافتا إلى تأكيد مصر أهمية قيام السكرتارية بتنظيم لقاءات B٢B بين رجال الاعمال لبحث فرص تصديرية في قطاعات جديدة ، حيث تعمل وزارة التجارة والصناعة على عقد ندوات تعريفية لزيادة الوعي لدي المصنعين والمصدرين بأهمية الاتفاق ومدي الاستفادة التي تعود عليهم من التصدير تحت مظلته.

ونوه الوزير إلى أن الهدف النهائي من إقامة منطقة تجارة حرة قارية إفريقية هو تحقيق المكاسب للجميع والتنمية المستدامة لكافة الدول من خلال الارتقاء بالمستوي الصناعي والتجاري للدول الأعضاء موجها الدعوة لكافة دول القارة للإسراع في تنفيذ الاتفاق تمهيدا لفتح الأسواق وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والنمو المتكامل والمتوازن.

وتقدم سمير بخالص الشكر والتقدير لحكومة دولة غانا على الدعم الذي تقدمه للاتفاق ولوفود الدول المشاركة وكذا السكرتارية على الجهد المبذول للمضي قدما للدفع بمسيرة مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والعمل على انجاحها رغم كافة التحديات العالمية غير المسبوقة والتي عانت خلالها كافة دولنا.

كما توجه بالشكر الي سكرتارية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على اقتراح مبادرة تنفيذ اول صفقة تجارية في إطار الاتفاقية وعلى الخطوات التنفيذية التي تم اتخاذها بشكل سريع ومنظم بالتنسيق مع الدول للترتيب لهذه الصفقة وهذا الحدث الهام.

جدير بالذكر أن هذه الصفقة يشارك بها عدد محدود من الدول الاطراف حيث تضم إلى جانب مصر كل من غانا وتنزانيا ورواندا والكاميرون وموريشيوس.

وفي هذا الإطار فقد تم انشاء لجنة من قبل سكرتارية الاتفاق وبعضوية الست دول لمناقشة تفاصيل تنفيذ الصفقة ويمثل مصر فى هذه اللجنة قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية التابع لوزارة التجارة والصناعة، حيث عقدت اللجنة اجتماعات بشكل اسبوعي للإعداد لتنفيذ الصفقة.

وقد قام قطاع الاتفاقيات بالتنسيق مع القطاع الخاص، وكذا التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك بشأن تعميم الإجراءات التنفيذية للصفقة.

ويعد اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ثاني أكبر تجمع اقتصادي (٥٥ دولة إفريقية) على مستوى العالم بعد منظمة التجارة العالمية (١٦٤ دولة)، حيث انه اتفاق شامل لا يقتصر علي فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية فقط بل يمتد ليشمل كافة أوجه التعاون بين الدول.

وزير التجارة والصناعة يعقد سلسلة لقاءات مكثفة مع مسئولي عدد من كبريات الشركات العالمية المستثمرة بالسوق المصري في مجالات تكنولوجيا المعلومات والسيارات والتسويق الإليكتروني

عقد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة سلسلة لقاءات مكثفة مع عدد من كبريات الشركات العالمية المستثمرة بالسوق المصري والعاملة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسيارات والتسويق الالكتروني استعرضت جهود الحكومة لتوفير المناخ الجاذب للاستثمار لدعم القطاع الصناعي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وسبل جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية للسوق المصري والعمل على زيادة نسب المكون المحلي وتعميق الصناعة بالإضافة إلى تطوير سلاسل التوريد للصناعة الوطنية وتحقيق التكامل فيما بينها.

وقال الوزير ان الدولة المصرية تنفذ خلال المرحلة الحالية العديد من الاجراءات والمبادرات الهادفة لدعم الصناعات الوطنية والتي تشمل توفير الاراضي الصناعية المرفقة وتيسير اجراءات الحصول على التراخيص الصناعية بالاضافة الى اتاحة المزيد من التيسيرات للمستثمرين لتوفير مدخلات الانتاج.

واشار سمير الى حرص الوزارة على جذب المزيد من الشركات العالمية للاستثمار في السوق المصري باعتباره مقصدا رئيسيا للاستثمارات الاجنبية المباشرة بمنطقة الشرق الاوسط وقارة افريقيا، لافتا الى حرص الوزارة على تعزيز التعاون المشترك مع كبريات الشركات العالمية وبما يسهم في نقل الخبرات الصناعية المتطورة للسوق المصري وتوطين الصناعات التكنولوجية والصناعات الصديقة للبيئة في مصر.

لقاء مع شركة هواوي مصر

وقد استهل الوزير سلسلة اللقاءات بعقد لقاء مع السيد/ جيم ليو الرئيس التنفيذي لشركة هواوي مصر والوفد المرافق له حيث استعرض اللقاء المشروعات الحالية والمستقبلية للشركة وسبل الاستفادة من السوق المصري كمحور لتوسع انشطة الشركة بالأسواق الاقليمية واسواق دول القارة الافريقية.

كما تناول اللقاء عدد من الانشطة المستقبلية المقترحة للشركة في السوق المصري والتي تشمل مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والطاقة الخضراء والنظام الايكولوجي لبناء القدرات ومراكز البيانات والحلول الرقمية.

لقاء مع شركة جنرال موتورز العالمية لصناعة السيارات

كما التقى الوزير بوفد شركة جنرال موتورز العالمية لصناعة السيارات برئاسة السيدة/ شارون نيشي المدير التنفيذي للشركة لمصر ومنطقة شمال افريقيا حيث استعرض اللقاء مشروعات الشركة في مصر ورؤية الشركة المستقبلية حول توطين صناعة السيارات الكهربائية بالسوق المصري.

وأشار الوزير خلال اللقاء الى الامكانات والمقومات الكبيرة للاقتصاد المصري لتوطين صناعة سيارات حقيقية تفي باحتياجات السوق المصري والتصدير للاسواق الاقليمية واسواق دول القارة الافريقية، مشيرا الى حرص الوزارة على توفير كافة اوجه الدعم لشركات السيارات العالمية للانتاج والتوسع في السوق المصري بشرط ضخ استثمارات حقيقية وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل امام الشباب.

لقاء مع شركة أوبو (oppo) العالمية للإلكترونيات

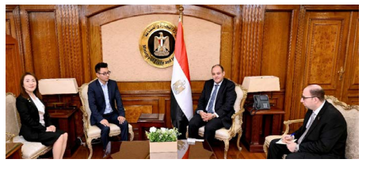

كما عقد الوزير لقاء مع السيد/ نوح ما، نائب رئيس شركة أوبو (oppo) العالمية للالكترونيات والوفد المرافق له حيث استعرض اللقاء مشروع الشركة الجديد في السوق المصري والذي سيبدأ الانتاج بداية العام المقبل بالعاشر من رمضان ومقام على مساحة ١٥ الف متر بطاقة انتاجية تبلغ نحو ٤ مليون هاتف محمول سنوياً بنسبة مكون محلي تبلغ ٤٠٪ .

كما استعرض اللقاء مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية في السوق المصري حيث تمتلك الشركة حاليا فروعا بكافة محافظات الجمهورية ولديها ٢٠ مركز صيانة وتوفر ٧ آلاف فرصة عمل مباشرة.

لقاء مع شركة أمازون مصر

كما التقى الوزير بالسيد/ عمر الصاحي مدير عام شركة امازون مصر والوفد المرافق له، وبحضور المهندس/ محمد عبد الكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية حيث تناول اللقاء سبل الاستفادة من امكانيات الشركة في الترويج للمنتجات المصرية بالاسواق العالمية وذلك بالتعاون والتنسيق مع كافة الكيانات الصناعية والتجارية المعنية والجهات التابعة للوزارة.

واستعرض اللقاء انشطة الشركة بالسوق المصري والتي بدأت العام الماضي بانشاء أكبر مستودع لتخزين المنتجات بقارة افريقيا باستثمارات بلغت مليار جنيه، كما انشات الشركة ٢٢ محطة توزيع، حيث توفر مشروعات الشركة في مصر ما يزيد عن ٣ آلاف فرصة عمل.

كما تناول اللقاء عدد من المشروعات الحالية والمستقبلية للشركة في مصر والتي تشمل افتتاح أكبر مركز اقليمي لخدمة العملاء والذي يخدم دول الامارات والسعودية والمانيا، كما سيتم افتتاح مستودع تخزين اخر للشركة خلال النصف الثاني من العام المقبل.

ويبحث مع وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الموقف التنفيذي للخطة الاستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية لقارة أفريقيا

عقدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية اجتماعا مع المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وذلك لبحث الموقف التنفيذي للخطة الاستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية لقارة أفريقيا.

وفي بداية الاجتماع، قدمت الدكتورة هالة السعيد التهنئة لوزير التجارة والصناعة، على توليه الحقيبة الوزارية، وتمنت له التوفيق في أول اجتماع مشترك، مؤكدة أهمية التنسيق بين الوزارتين وخصوصا في ظل وجود عدد من الملفات المشتركة بين الوزارتين.

وأضافت الدكتورة هالة السعيد أن الملفات المشتركة بين الوزارتين تأتي في إطار تحقيق الأهداف التنموية لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق مصلحة المصدر وخدمة قطاعات الصناعة والتجارة الخارجية ورفع القدرات التصديرية المصرية.

ومن جانبه، أكد المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أهمية العمل والتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لدفع عجلة العمل في كافة القطاعات وخصوصا في تطوير الصناعة وتحقيق مستهدفات برنامج الاصلاحات الهيكلية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات وخصوصا للدول الافريقية، ودعم جهود الحكومة في مشروع تنمية الصعيد وكذلك التنسيق الفعال في ملفات التعاون مع المؤسسات الدولية.

وتم خلال الاجتماع استعراض عدد من الملفات على رأسها الاستراتيجية الوطنية لتنمية التبادل التجاري مع الدول الأفريقية، إلى جانب استعراض أهم الفرص التصديرية إلى القارة الأفريقية.

واستعرض الدكتور محمد صقر، مستشار وزيرة التخطيط الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وتم مناقشتها مع عدد من الوزارات والهيئات ذات الاختصاص، كما تم مناقشة ملف التكتلات الاقتصادية بصعيد مصر، ضمن مشروع تنمية الصعيد.

كما تضمن الاجتماع استعراض موقف برنامج الإصلاحات الهيكلية، حيث قامت الدكتورة ندى مسعود، المستشار الاقتصادي لوزيرة التخطيط بعرض كافة جوانب البرنامج والتركيز على الجوانب المرتبطة بوزارة التجارة والصناعة، باعتبار أن الصناعات التحويلية أحد أهم مكونات برنامج الاصلاحات الهيكلية.

واستعرضت الدكتورة منى الجرف، مستشار وزيرة التخطيط؛ الملفات المشتركة بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في إطار عمل مؤسسات مجموعة البنك الاسلامي والتي تضم عدد من المشروعات والبرامج منها مشروع أكاديمية المصدرين ودورها في التجارة الدولية، وغيرها من المشروعات.

خلال كلمة وزير التجارة والصناعة في الجلسة الختامية للملتقى والمعرض الدولي الاول للصناعة

م. أحمد سمير: توجيهات فخامة الرئيس بمنح الرخصة الذهبية للمستثمرين ركيزة لتعزيز حركة الاستثمار في القطاع الصناعي وزيادة التدفقات الاستثمارية بالاقتصاد القومي

اكد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة ان موافقة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على منح الرخصة الذهبية لكافة المستثمرين تمثل انفراجة كبيرة لمجتمع الاعمال في مصر وتعد ركيزة اساسية للنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة التدفقات الاستثمارية المحلية والعالمية بالاقتصاد القومي.

وقال ان وزارة التجارة والصناعة تقوم حاليا باعداد استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير الصناعة المصرية وذلك بالتنسيق والتعاون مع كافة منظمات الاعمال وعلى رأسها اتحاد الصناعات، لافتا الى انه من المقرر الانتهاء من الاستراتيجية في غضون الـ٣ أشهر المقبلة.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير خلال مشاركته بفعاليات الجلسة الختامية لـ«الملتقى والمعرض الدولي الاول للصناعة» والذي نظمه اتحاد الصناعات المصرية ويتواكب مع مرور مائة عام على انشاء الاتحاد أحد أكبر واقدم منظمات اصحاب الاعمال في مصر.

واشار الوزير ان قطاع الصناعة يحظى خلال المرحلة الحالية باهتمام كبير ورعاية غير مسبوقة من قبل الدولة المصرية وعلى رأسها فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي والذي يولي هذا القطاع اهمية كبيرة لكونه قاطرة التنمية الاقتصادية واحد الدعائم الاساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للدولة المصرية.

واوضح الوزير ان ما شهدته مصر من انجازات في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة خلال السنوات الـ ٨ الماضية كان عاملاً رئيسياً في زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية خاصة فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية.

ونوه سمير الى ان جهود الدولة في مجال انشاء المدن الجديدة وتنفيذ المشروعات القومية والمبادرات التنموية ومن بينها مبادرة حياة كريمة ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات المحلية، لا سيما في ظل توجيهات فخامة الرئيس بأن يتم توريد احتياجات هذه المشروعات من الصناعة المصرية، وهو الامر الذي يعكس حرص الدولة على تشجيع الاعتماد على الصناعة الوطنية ومن ثم زيادة معدلات الانتاج الصناعي واتاحة المزيد من فرص العمل امام الشباب.

ولفت الوزير الى تضافر الجهود لتوفير بيئة تشريعية محفزة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وفي القطاع الصناعي بصفة خاصة وهو ما ساهم في صدور عدد من القوانين المؤثرة في زيادة جاذبية الاستثمار في السوق المصري فضلاً عن قانون تنظيم اتحاد الصناعات رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٩.

واشار الى ان رعاية ومشاركة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بهذه الفعالية تعكس اهمية ومكانة قطاع الصناعة لدى قيادة الدولة المصرية وحكومتها، معرباً عن تمنياته ان تساهم التوصيات الصادرة عن الملتقى في وضع خارطة طريق لمستقبل الصناعة المصرية وتحقيق رؤية ومستهدفات الدولة نحو نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والاستعداد للثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي والصناعة الخضراء.

وتوجه الوزير بخالص الشكر لاتحاد الصناعات المصرية على حسن تنظيمها لهذه الفعالية والتي شهدت اطلاق مبادرة ابدأ.

ووجه سمير التحية والتقدير لكافة المستثمرين الذين حرصوا على استمرار مشروعاتهم الانتاجية في السوق المصري وزيادة استثماراتها بهدف الحفاظ على دوران عجلة الانتاج والحفاظ على العمالة خلال الفترة الماضية، وتعهد الوزير بتطوير منظومة العمل داخل هيئة التنمية الصناعية والتطبيق التام لقانون التنمية الصناعية.

ومن جانبه أكد المهندس/ محمد السويدى رئيس اتحاد الصناعات أن قطاع الصناعة يشهد حاليا زخماً كبيراً خاصة في ظل التكليفات التي وجه بها فخامة الرئيس السيسي خلال المؤتمر والتي تتعلق بإصدار الرخصة الذهبية لجميع المستثمرين بما يسهم في ازالة المعوقات التي تواجه المستثمرين، واستعداد الدولة للشراكة مع المستثمرين بمشروعات المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة «ابدأ»، مشيرا الي ان الصناعة المحلية هي خط الدفاع الثاني في مصر والتي استطاعت اجتياز التحديات التي واجهتها خلال السنوات الاخيرة نتيجة الازمات الداخلية والخارجية.

وتوجه السويدي بالشكر لكافة الجهات التي ساهمت فى انجاح الملتقى والمعرض الدولي الاول للصناعة ونجاح المعرض في ابراز القدرات التصنيعية المصرية وكذا الدور المجتمعي للمؤسسات الصناعية في خدمة المجتمع والنهوض بالعمالة الفنية والمهنية لتلبية احتياجات الصناعة، معرباً عن تطلع الاتحاد لاقامة هذا الملتقى والمعرض سنوياً بمشاركة رجال أعمال من مختلف دول العالم لاستعراض التطور الذي تشهده الصناعة الوطنية عاما بعد عام.

وأشار رئيس اتحاد الصناعات الي الدور الكبير لوزير التجارة والصناعة خلال توليه رئاسة اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب في اعداد قانون تفضيل المنتج المحلي في العقود الحكومية وقانون استقلال اتحاد الصناعات المصرية، لافتا الي اهمية ازالة المعوقات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين خاصة الاجراءات المرتبطة بهيئة التنمية الصناعية.

وزير التجارة والصناعة يتفقد أجنحة المعرض الدولى الاول للصناعة

م. أحمد سمير: المعرض يعكس الامكانات الكبيرة لمنتجات القطاعات الصناعية المصرية

قام المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة بجولة تفقدية بالمعرض الدولى الاول للصناعة يرافقه المهندس/ محمد السويدى رئيس اتحاد الصناعات المصرية. وتفقد الوزير اجنحة المعرض المقام بمركز مصر للمؤتمرات الدولية على مساحة ١٢ الف متر مربع ويشارك به عدد من القطاعات الصناعية الرئيسية ومن بينها الصناعات الهندسية والغذائية والنسيجية ومواد البناء والآلات والمعدات والماكينات فضلا عن الاثاث والمنتجات الحرفية واليدوية .

وأشاد سمير بجودة المنتجات الصناعية المعروضة والتى تعكس الامكانات والمقومات الكبيرة للصناعة الوطنية ومواكبتهاللتطورات التقنيةوالتكنولوجية العالمية، لافتا الى قدرة الصناعة الوطنية على الوفاء باحتياجات السوق المحلى والتصدير للأسواق الاقليمية والعالمية واستمع الوزير خلال الجولة التفقدية الى رؤية عدد من الصناع اصحاب الابتكارات الجديدة والتى تعظم من القيمة المضافة للمنتجات الوطنية ، فضلا عن خططهم لتنمية قدراتهم الانتاجية وفتح اسواق تصديرية جديدة .

وزير التجارة والصناعة يبحث مع سفير بريطانيا بالقاهرة سبل تعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المشتركة

عقد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة جلسة مباحثات مع السيد/ جاريث بايلي، سفير بريطانيا بالقاهرة لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر وبريطانيا خلال المرحلة المقبلة، وقد شارك في اللقاء الوزير مفوض تجاري/ يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري، والدكتورة/ شيرين الصباغ، مستشار السياسات التجارية بالسفارة البريطانية بالقاهرة والسيدة/ أنيسة داثي، مديرة مكتب وزارة التجارة الدولية بالسفارة البريطانية لدى مصر.

وقال الوزير إن مصر حريصة على تعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية بين مصر وبريطانيا بما يعود بالنفع على مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، والحفاظ على العلاقات الثنائية المتميزة مع بريطانيا، لافتا إلى أن البلدين ترتبطان بعلاقات وطيدة تستند لتاريخ طويل من التعاون المشترك في مختلف المجالات فضلاً عن اهتمام الحكومتين في مصر وبريطانيا بدفع أطر التعاون الاقتصادي لتحقيق نقلة نوعية في معدلات التجارة البينية وزيادة المشروعات الاستثمارية للشركات البريطانية في مصر.

وأوضح سمير أن حكومتي البلدين وقعتا اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية نهاية عام ٢٠٢٠ والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع عام ٢٠٢١ لتشكل الإطار العام للعلاقات بين الدولتين في مختلف المجالات وتعكس الاهتمام بتعزيز أوجه التعاون بينهما والارتقاء بها لآفاق أرحب بما يعظم من مصالحهما المشتركة، لافتا إلى أن المباحثات تناولت أهمية جذب المزيد من الاستثمارات البريطانية للإستثمار فى السوق المصرى خاصة فى ظل الحوافز الاستثمارية المشجعة التى أقرتها الدولة المصرية مؤخرا.

وأشار الوزير إلى أن اللقاء استعرض سبل الاستفادة من الآليات التمويلية التى تتيحها مؤسسات التمويل البريطانية مثل المؤسسة البريطانية الدولية للإستثمار ووكالة تمويل الصادرات البريطانية بهدف تعزيز حركة التبادل التجاري بين الدولتين وتشجيع المستثمرين من الجانبين على إقامة شراكات إستثمارية وبصفة خاصة فى قطاعات الطاقة الجديدة والمتجددة والاقتصاد الأخضر والبنية التحتية والرعاية الصحية، فضلاً عن المشروعات المرتبطة بالصناعات التعدينية وزيادة القيمة المضافة للثروات التعدينية المصرية خاصة في ضوء المشروعات التي افتتحها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي مؤخرا والخاصة بالرمال السوداء.

وفى هذا الإطار أكد وزير التجارة والصناعة استعداد الوزارة لتقديم كل التسهيلات للشركات البريطانية سواء المستثمرة حاليا فى السوق المصرى أو الراغبة فى بدء مشروعات جديدة، وقيام الوزارة بالتنسيق مع مختلف أجهزة الدولة المعنية لإزالة أى تحديات قد تواجه الشركات البريطانية العاملة فى السوق المصرى.

وأشار سمير إلى أن العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا تشهد نموا مستمرا حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين خلال عام ٢٠٢١ نحو ٢ مليار و٩١٧ مليون دولار مقابل ٢ مليار و١٦٣ مليون دولار بنسبة ارتفاع تصل إلى ٣٥٪، لافتا في هذا الإطار إلى أنه من المقرر عقد اجتماع مجموعة عمل الزراعة المنبثقة من اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار المصرية البريطانية خلال شهر ديسمبر المقبل، حيث يستهدف الاجتماع بحث سبل تعزيز التعاون القائم بين البلدين في مجال الزراعة وزيادة معدلات الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية إلى السوق البريطاني.

ومن جانبه أعرب السيد/ جاريث بايلى سفير بريطانيا بالقاهرة عن تطلع بلاده لتعزيز الشراكة الاقتصادية والاستثمارية مع مصر والاستفادة من عمق العلاقات الوطيدة التى تربط البلدين وبما يحقق مصالح مجتمع الأعمال المصرى والبريطانى على حد سواء، خاصة في ظل الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة المصرية حاليا لتعزيز بيئة ومناخ الاستثمار في السوق المصري.

وأشار بايلى إلى أن العديد من الشركات البريطانية لديها الرغبة فى ضخ استثمارات جديدة فى السوق المصرى خاصة وأن مصر تمثل أحد أهم الأسواق الواعدة الجاذبة للإستثمار وهو ما تؤكده الاحصاءات الدولية بأن مصر تحتل المرتبة الأولى فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى إفريقيا.

ولفت سفير بريطانيا بالقاهرة إلى أن هناك عدد من القطاعات المستهدفة للمستثمر البريطانى وبصفة خاصة مشروعات الهيدروجين الأخضر والرعاية الصحية والمراكز البحثية والتعليمية فضلاً عن المشروعات التعدينية.

بالإنابة عن دولة رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة يشارك في فعاليات الاحتفال بذكرى عيد الاستقلال الـ٦٢ لنيجيريا

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة ان مصر ونيجيريا ترتبطان بعلاقات ثنائية تاريخية والتي بدأت منذ ٦١ عاما وتستند الى الثقة والاحترام المتبادل وتضافر الجهود المشتركة في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة، مشيرا الى حرص القيادة السياسية في البلدين على تعزيز اطر التعاون المشترك للاستفادة من الموارد المتاحة بالبلدين لتحقيق مستقبل أفضل للشعبين المصري والنيجيري.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزير التي ألقاها نيابة عن الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء خلال الاحتفال الذي أقامته سفارة نيجيريا بالقاهرة إحياءً لذكرى عيد الاستقلال الـ٦٢ لنيجيريا، وذلك بحضور وزير الإسكان والعمل النيجيري والسيد/ ناورا أبا ريمي، سفير نيجيريا بالقاهرة إلى جانب لفيف من سفراء الدول الاجنبية في مصر.

ونقل الوزير تحيات وتهنئة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء للحكومة والشعب النيجيري والجالية النيجيرية في مصر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ ٦٢ للاستقلال.

واشار سمير الى ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت زخما غير مسبوق خلال السنوات القليلة الماضية من خلال تواجد عدد من الشركات المصرية الرائدة في السوق النيجيري وذلك في مجالات الصناعة والطاقة والمقاولات في عدد من المشروعات الكبرى وباستثمارات بلغت مليار دولار، لافتا الى اهمية تعزيز الجهود المشتركة للارتقاء بمعدلات التبادل التجاري بين البلدين وبما يعكس الامكانات والمقومات الاقتصادية الكبيرة لمصر ونيجيريا حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي نحو ١٤٥ مليون دولار.

وأضاف الوزير ان التنمية الاقتصادية في قارة أفريقيا تأتي على رأس أولويات الدولة المصرية في الوقت الراهن، لافتا الى الحضور القوي لكل من مصر ونيجيريا في مختلف المحافل والكيانات الأفريقية.

ونوه سمير الى اهمية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين للتفعيل الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AFCFTA للاستفادة من المزايا التي تتيحها الأمر الذي سيسهم في تشجيع حركة التبادل التجاري في شتى المجالات.

ومن جانبه قال السيد/ ناورا أبا ريمي، سفير نيجيريا بالقاهرة إن نيجيريا تتمتع بالعديد من الخصائص التي تؤهلها لتبوء مكانة مميزة في قلب القارة السمراء أهمها الموارد الطبيعية العديدة والموقع الجغرافي المميز في غرب افريقيا بالإضافة الي الاقتصاد الذي يسجل نموا عاما بعد عام، لافتا إلى أن بلاده حريصة في إطار علاقاتها الدولية والإقليمية على تعزيز قضايا الديمقراطية والمساواة وسبل مواجهة تغيرات المناخ.

وأضاف ريمي أن بلاده حريصة على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مصر والبناء على العلاقات التاريخية التي تربط البلدين في الوصول بمستوى العلاقات إلى آفاق أرحب تلبي طموحات الشعبين المصري والنيجيري وتصب في صالح اقتصادي البلدين.

بتكليف وحضور فخامة السيد رئيس الجمهورية العاصمة الإدارية الجديدة تستضيف المؤتمر الاقتصادي مصر ٢٠٢٢ على مدار ٣ أيام لبحث مستقبل الاقتصاد المصري

على مدار ٣ أيام استضافت العاصمة الإدارية الجديدة فعاليات المؤتمر الاقتصادي مصر ٢٠٢٢ بحضور فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لبحث مستقبل الاقتصاد المصري وذلك بمشاركة عدد كبير من المسؤولين والوزراء ورجال الاقتصاد، والفكر، والخبراء المتخصصين، بهدف التوافق على خارطة الطريق الاقتصادية للدولة خلال الفترة المقبلة، واقتراح سياسات وتدابير واضحة تسهم في زيادة تنافسية ومرونة الاقتصاد المصري، فضلًا عن الإعلان عن عدد من الحوافز لقطاع الصناعة والمصدرين لتحقيق المستهدفات القومية وناقش المؤتمر أوضاع ومستقبل الاقتصاد المصري، بمشاركة واسعة لنخبة من كبار الاقتصاديين، والمفكرين، والخبراء المتخصصين.

الهدف من المؤتمر

بحث سبل مواجهة التداعيات السلبية والخطيرة للأزمة الاقتصادية العالمية

وإجراء حوار هادف بين الحكومة ومجتمع الأعمال والاستثمار لإيجاد حلول عاجلة لمواجهة المشكلات التي تعرقل ملف الاستثمار في مصر، ومناقشة تحديات مصر الاقتصادية والاستماع إلى رؤى الاقتصاديين والمستثمرين ورجال الأعمال، ووضع خارطة طريق لحل هذه المشكلات، حتى يكون لهذا المؤتمر آثاره الإيجابية والكبيرة لدعم الاقتصاد الوطني ومواجهة مشكلات المستثمرين والقطاع الصناعي والصادرات المصرية.

الرئيس السيسي يؤكد اعتماد توصيات ومخرجات المؤتمر كخارطة طريق للاقتصاد المصري

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي اعتماد توصيات ومخرجات المؤتمر الاقتصادي مصر ٢٠٢٢ كخارطة طريق لمسار الاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة، وتحويل المؤتمر إلى منصة اقتصادية مستقرة تقدم كشف حساب كل عام بما تم إنجازه في مختلف المجالات، مشددًا على ضرورة أن تكون هناك آليات مؤسسية مستمرة تتناول مشكلات التنفيذ.

كما أكد فخامة الرئيس التزام الدولة بتنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن المؤتمر، مشيرًا إلى أنه سيتلقى تقريرا كل ثلاثة أشهر بما تم إنجازه من توصيات.

وأضاف: «أتفق معكم على أن يعقد المؤتمر الاقتصادي كل عام، ونحن حريصون منذ ٥ سنوات أو أكثر على عمل منصة حوار وكنا نقول إن هذا المؤتمر هو مؤتمر الشباب وسيتم تناول قضايا الدولة كلها فيه وليست قضية شباب فقط، بل القضايا الاقتصادية والثقافية والفكرية، ونجحنا في عمل هذا المؤتمر بشكل أو بآخر في المحافظات ثم قمنا بعمله سنويا على مستوى العالم، ولم نستطع تكملته بنفس المستوى الذي كنا نتمناه، بسبب جائحة كورونا».

وقد وجه فخامة الرئيس الحكومة بتنفيذ عدد من التكليفات المتعلقة بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر تناولت:

• التوجيه بالبدء الفوري لوضع السياسات والتشريعات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر الاقتصادي ونصائح الخبراء الاقتصاديين لتكون خارطة طريق لمسار الاقتصاد المصري خلال السنوات المقبلة، مع توجيه الحكومة بإجراء تقييم شامل بشكل دوري للإجراءات المتخذة للتأكيد على فعاليتها.

• التوجيه بتشكيل مجلس أمناء لمتابعة مسار السياسات والتشريعات الخاصة بتوصيات المؤتمر الاقتصادي.

• عدم تحميل المواطن لأعباء إضافية خلال الفترة المقبلة نظرا للظروف الاقتصادية العالمية، وتوفير فرص عمل للشباب

رئيس الوزراء نستهدف تعظيم العائد من الأصول المملوكة للدولة من خلال شراكات ناجحة مع القطاع الخاص

وقال الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء أن نتائج المؤتمر تضمنت عدد من الرسائل الرئيسية حيث أكد حرص الحكومة على نهج الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص، على النحو الذي عكسته بالفعل مداخلة مجتمع الأعمال في سياق الجلسة الخاصة بوثيقة سياسة الملكية، والتي أشارت إلى أن هذا النهج من قبل الحكومة قد رفع سقف التوقعات بالنسبة للقطاع الخاص، مؤكداً أن الحكومة ملتزمة بمواصلة هذا النهج في كل ما سيتم تبنيه ويخص مجتمع الأعمال خلال المرحلة المقبلة.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن المؤتمر حظي بحضور واسع النطاق ومشاركة فعالة من قبل كافة الفئات المُمثلة في هذا المؤتمر، حيث تجاوز عددهم نحو ١٢٠٠ مشارك، كما شهد المؤتمر نسب تفاعل ومشاركة كبيرة من خلال منصاته الالكترونية، حيث تجاوزت نسبة المشاهدة ٢٥٠ ألف مشاهدة خلال يومين، فضلاً عن أنه تم تلقي ما يعادل ٦٠٠ مقترح، لافتا إلى أن ما يميزهم أن غالبيتهم من الشباب، بما يعكس تفاعلا كبيرا للغاية من الشباب المصري لعرض مقترحات كثيرة.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أنه تم التوجيه بتشكيل لجنة فنية بالتنسيق مع الوزارات المختلفة، لدراسة كل هذه المقترحات، وصياغة خطط تنفيذية للاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة، مضيفا انه تم من خلال جلسات المؤتمر مناقشة كل التحديات الراهنة التي تواجه القطاع الخاص في مصر، بهدف الوصول إلى خارطة طريق توافقية للاقتصاد المصري في الفترة المقبلة.

كما أكد مدبولي اهتمام الحكومة بخفض كُلفة أداء الأعمال على القطاع الخاص من خلال العديد من الآليات وتوفير جميع سبل الدعم للقطاع الخاص، لافتا إلى أنه تم التأكيد خلال جلسات المؤتمر على أن مجلس الوزراء قد أصدر قرارا يُلزم الجهات الحكومية بعدم فرض أي رسوم جديدة إلا بعد الرجوع لمجلس الوزراء، كما تم خلال جلسات المؤتمر دعوة المُصنعين ورجال الأعمال للتواصل مباشرة مع مجلس الوزراء حال فرض أي رسوم جديدة لم تكن مفروضة من قبل من أية جهة حكومية.

وأشار رئيس الوزراء كذلك إلى التزام الحكومة بالحياد التنافسي وفق أفضل الممارسات الدولية، لافتاً إلى أن ذلك تمت ترجمته من خلال التعديلات التي تم تبنيها مؤخراً في الأطر التشريعية والمؤسسية والتنظيمية لتعزيز دور جهاز حماية المنافسة، ومن بينها صدور قرار تأسيس اللجنة العليا للحياد التنافسي، وقرار إلزام الجهات الحكومية بعدم تبني أية قرارات تؤثر على الحياد التنافسي، والرجوع إلى جهاز حماية المنافسة في هذا الصدد قبل إصدار أية قرارات بهذا الشأن، إلى جانب التزام الشركات المملوكة للدولة بالمبادئ التي تضمن الحياد التنافسي الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما تضمنت الرسائل الرئيسية للمؤتمر التأكيد على أن الحكومة تستهدف تعظيم العائد من الأصول المملوكة للدولة من خلال شراكات ناجحة مع القطاع الخاص في عدد كبير من المجالات ذات الأولوية، من خلال آليات مُتعددة للشراكة، سواءً فيما يتعلق بالمشاركة في الملكية، أو الإدارة، أو التشغيل، حيث أوضح رئيس الوزراء أن فكرة تخارج الدولة ليس معناها البيع، موضحاً أن خيار البيع يمثل آلية فقط من بين آليات كثيرة جداً، وتم التوافق على أن تكون الأولوية حال لجوء الدولة إلى هذا الخيار، من خلال طرح الشركات المملوكة للدولة في البورصة لتوسيع قاعدة الملكية من قبل المواطنين.

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي أن الحكومة ستعمل خلال الأجل القصير على تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في تبني آلية تواصل مستمرة بين الحكومة وجميع الفئات الأخرى للتعرف على أهم العقبات التي تواجه القطاعات المختلفة ووضع حلول عاجلة لها بطريقة غير تقليدية.

وتابع أن هذه الإجراءات تشمل أيضا اقتراح عقد مؤتمر اقتصادي سنوي للترويج للاستثمار في مصر يتم من خلاله دعوة الشركات العالمية لعرض فرص الاستثمار، وكذا لمراجعة وتقييم ما تم الاتفاق عليه من خارطة طريق وعرضها أمام الرأي العام والمتخصصين، مشيرا الى ان الحكومة تستهدف أن يكون المؤتمر الأول في هذا الشأن في النصف الأول من عام ٢٠٢٣.

وزير التجارة والصناعة يشارك في جلسة «خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعة: تحديات وآليات تحفيز القطاع» في إطار فعاليات اليوم الثالث للمؤتمر الاقتصادي

شارك المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة في جلسة خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعة: تحديات وآليات تحفيز القطاع» لبحث آليات وسبل معالجة أزمة الفجوة التمويلية والتغلب على التحديات التي تواجه المستوردين من خلال تكاتف جهود كافة الجهات المعنية لتخفيض حجم الواردات وزيادة الصادرات، وذلك في اطار فعاليات اليوم الثالث والختامي للمؤتمر الاقتصادي الذي تنظمه الحكومة المصرية ، شارك في فعاليات الجلسة الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء والسيد/ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، والدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، إلى جانب عدد من السادة الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ ومنظمات الأعمال والخبراء الاقتصاديين.

وأكد سمير أن الوزارة تنفذ خطة متكاملة للنهوض بالقطاع الصناعي وذلك في إطار الخطة الشاملة للحكومة المصرية للارتقاء بالاقتصاد المصري وزيادة قدرته التنافسية خاصة في ظل الازمات الاقتصادية العالمية وتداعياتها السلبية على مختلف الاقتصادات خاصة الدول الناشئة.

وقال الوزير انه يجرى حالياً وضع استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير الصناعة المصرية بكافة قطاعاتها وذلك بالتنسيق والتعاون مع كافة الاجهزة المعنية على ان يتم الانتهاء منها خلال الـ٣ أشهر المقبلة، مشيراً في هذا الإطار الى ان الفترة الماضية شهدت اجتماعات مكثفة مع عدد من منظمات الاعمال وممثلي الاحزاب السياسية لوضع الاطر العامة لهذه الاستراتيجية.

وأوضح الوزير إن التقارير الدولية تشير إلى أن مصر تعد من أكثر الدول تضرراً بالأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة التي تتضمن أزمة جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية وما تلاهما من ارتفاع في أسعار المحروقات والطاقة، واضطرابات سلاسل الإمداد، وقلة المعروض وارتفاع نسب التضخم عالمياً، مشيراً في هذا الإطار إلى أن هناك دول عديدة قامت بفرض غلق كامل والبعض الاخر فرض غلق جزئي وهو ما أحدث اضطرابات في حركة التصنيع والتجارة وسلاسل التوريد حول العالم.

وفي هذا الإطار أشار المهندس احمد سمير إلى أن الوزارة قامت بإجراء دراسة لهيكل الميزان التجاري المصري للتعرف على اثر هذه الأزمة وتداعياتها وتبين ان ٥٦٪ من الواردات المصرية هي مستلزمات انتاج لتشغيل المصانع وبالتالي فان توقف او تراجع معدلات استيراد هذه المستلزمات سيؤثر سلباً على معدلات الانتاجية ومن ثم معدلات الصادرات، مؤكداً ان هذا الامر يتطلب التوجه نحو تعميق التصنيع المحلي لإيجاد قطاع صناعي قوي قادر على تحمل الصدمات.

وأوضح سمير أن خطة الوزارة للنهوض بقطاع الصناعة ترتكز على ٣ مسارات رئيسية أولها رفع معدلات الاستثمار الصناعي وتعميق المنتج المحلي من خلال استهداف بعض الصناعات ذات الأولوية التي تشمل الصناعات الهندسية والكيماوية والمعدنية والنسيجية والغذائية والزراعية والطبية والأثاث ومواد البناء، بالإضافة إلى تنويع هيكل الإنتاج الصناعي، وتبسيط الإجراءات وتهيئة مناخ الأعمال وتحرير القطاع الصناعي من القيود، مشيراً إلى أنه تم في سبيل تحقيق هذا الهدف إرساء بيئة تشريعية محفزة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث وافق مجلس الوزراء على تعديل قانون الاستثمار ومنح حوافز جديدة، وصدر قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية وقانون الإفلاس والصلح الواقي وتعديلاته، إلى جانب قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

وفيما يخص توحيد اجراءات تخصيص الاراضي الصناعية، أشار الوزير إلى أنه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٠ لسنة ٢٠٢١ لتوحيد جهة التعامل مع المستثمر لاستصدار الموافقات اللازمة للحصول على الاراضي الصناعية وسرعة البت في طلبات الحصول على تلك الاراضي، وتم بموجب القرار تشكيل لجنة تخصيص الاراضي الصناعية وتسعيرها تضم كافة الجهات المعنية، والتي قامت بوضع عدد من الاطر التنظيمية لعملية تخصيص الاراضي الصناعية، كما وافق مجلس الوزراء على الاجراءات المتعلقة بالتصرف في الاراضي واتاحتها بنظام التمليك وحق الانتفاع .

ولفت سمير إلى أن هذه اللجنة انبثق عنها لجنة فرعية تضم جميع جهات الولاية وتختص بتسعير الاراضي والمجمعات الصناعية بكافة المحافظات والمدن الجديدة، وعملت في إطار قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢ وما تضمنه من اعتماد نتائج التسعير من دولة رئيس مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن اللجنة اتخذت عدداً من الاجراءات الخاصة بمراجعة تسعير الاراضي الصناعية وصدر بموجبها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٠٨ لسنة ٢٠٢٢.

واستعرض الوزير التيسيرات الممنوحة لاستصدار التراخيص الصناعية التي تشمل اصدار رخصة التشغيل بالإخطار خلال ٧ ايام عمل وهي تمثل حوالي ٨٥٪ من اجمالي التراخيص، ورخصة التشغيل المسبق خلال ٢٠ يوم عمل من تاريخ تقديم الطلب مستوفي كل الاوراق والمستندات وتستحوذ على ١٥٪ من اجمالي التراخيص، إلى جانب إقرار حوافز ضريبية وغير ضريبية للمستثمرين وتيسير البيئة الإجرائية لممارسة الأعمال، مشيراً في هذا الإطار إلى أن الخزانة العامة للدولة ستتحمل قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن ١٩ قطاع صناعي لمدة ٣ سنوات اعتباراً من مطلع شهر يناير المقبل وذلك في إطار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية بالنسبة للقطاع الصناعي.

وأشار سمير إلى أن الوزارة نجحت خلال السنوات الماضية في إنشاء منظومة المجمعات الصناعية في مختلف المحافظات بإجمالي ١٧ مجمع تضم ٥٠٤٦ وحدة صناعية، مشيراً إلى أنه تم تبسيط آلية تخصيص الوحدات الصناعية بهذه المجمعات وتخفيض المدة الزمنية للتخصيص لتصل إلى ١٠-١٥ يوماً طبقاً لعدد الطلبات، منوهاً إلى انه تم انشاء وحدة داخل الوزارة لحل مشاكل المستثمرين وبصفة خاصة فيما يتعلق بمنظومة الخدمات والاجراءات المقدمة للمستثمر حيث تلقت الوزارة شكر وثناء من العديد من المستثمرين حول اداء هذه الوحدة وسرعة التعامل مع المشكلات.

وتابع الوزير أن الهدف الثاني من الخطة هو تنمية الصادرات الصناعية من خلال تعزيز برنامج رد الأعباء التصديرية، ومساندة الشحن للأسواق المستهدفة، والتنسيق مع وزارتي النقل والتخطيط لعمل خطة نفاذ للأسواق الجديدة خاصة أفريقيا، إلى جانب حوكمة وإعادة هيكلة الكيانات المعنية بتنمية الصادرات، وزيادة الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة، وتفعيل دور التمثيل التجاري لتوفير الدراسات التسويقية للأسواق المستهدفة، فضلاً عن دعم خطة الاشتراك في المعارض الدولية، لافتاً إلى أنه سيتم عقد اجتماع الاسبوع المقبل لمجلس ادارة صندوق تنمية الصادرات وذلك لعرض مقترح وزارة التجارة والصناعة بان يكون برنامج المساندة ديناميكي وقادر على مواجهة المتغيرات فضلاً عن السعي لمنح ميزات اضافية للنفاذ الى بعض الاسواق الجديدة وبعض المدن الصناعية مثل الروبيكي ودمياط للأثاث والصعيد والمناطق الحدودية، بالإضافة إلى مساندة العلامات التجارية المصرية ووضع برنامج للصفقات المتكافئة

وأضاف سمير أن الهدف الثالث لخطة الوزارة هو الحوكمة والتطوير المؤسسي حيث تستهدف الوزارة توقيع بروتوكول مع وزارة التخطيط وشركة اي فاينانس لتطوير منصة رقمية لتقديم الخدمات للمستثمر الصناعي والتي ستسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين، والتعامل مع بوابة موحدة للحصول على جميع الخدمات الصناعية، إضافةً إلى توفير السوق الصناعي لجميع مستلزمات الإنتاج، وبوابة للدفع والتحصيل، وقاعدة بيانات بكل المصانع، وإتاحة الحصول على التمويل، وأنظمة معلومات وحلول تقنية لإدارة وتشغيل المصانع، إلى جانب محفظة إلكترونية لمستندات جميع المصانع المستخدمة في جميع المعاملات مع مختلف الجهات، وإتاحة فرص استثمارية والتشريعات والقوانين والقرارات الوزارية الخاصة بالصناعة وتنفيذ جميع الإجراءات والتعرف على موقف الخدمة المقدمة إلكترونياً وتوفير خدمة مستشارك الصناعي الذكي.

ونوه أن الصادرات المصرية بلغت خلال العام الماضي ٣٢,٤ مليار دولار شملت كيماويات وأسمدة بنسبة ٢٤٪، ومواد بناء بنسبة ٢٢٪، وصناعات غذائية بنسبة ١٤٪، وسلع هندسية وإلكترونية بنسبة ١١٪، وحاصلات زراعية بنسبة ٩٪، وملابس جاهزة بنسبة ٧٪، وطباعة وورق وتغليف بنسبة ٣٪، وغزل ومنسوجات بنسبة ٣٪، وصناعات طبية بنسبة ٣٪، ومفروشات بنسبة ٢,٢٪، وأثاث بنسبة ١٪، وحرف يدوية بنسبة ١٪، وجلود وأحذية ومنتجات جلدية بنسبة ٠,٣٪.

توصيات ونتائج المؤتمر

خرج المؤتمر الاقتصادي بعدة توصيات ومكاسب للقطاع الخاص والتي طالب بها على مدار عدة أسابيع وأبرزها:

- إعلان الحكومة إلغاء العمل بالاعتمادات المستندية في غضون ٦٠ يوما استجابة لمطالب المصنعين والمصدرين
- رد ضريبة الدخل للصناعات الاستراتيجية بنسبة ٥٥٪ خلال ٤٥ يوما وتفعيل قانون تفضيل المنتج المحلى في العقود الحكومية وتجهيز المرحلة الجديدة من رد أعباء التصدير بواقع ٥,٥ مليار جنيه.
- رد ضريبة الدخل بنسبة ٥٥٪ في مدة لا تزيد عن ٤٥ يوما وذلك لعدد من القطاعات الاستراتيجية والصناعية
- سرعة الانتهاء من الرؤية المتكاملة لاستراتيجية الصناعة الوطنية
- استهداف بعض الصناعات ذات الأولوية وتعميق التصنيع المحلى
- تنمية الصادرات عبر رد الأعباء وتسهيل النفاذ لأسواق جديدة
- تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري المصرية والمعارض الدولية
- تعزيز دور مبادرة «ابدأ» ونشاطها في دعم وتطوير الصناعة
- تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلى لتحفيز الإنتاج وقطاع الصناعة
- تحويل المناطق الصناعية لمدن متكاملة لتقليل تكلفة انتقال العاملين

الرئيس يشهد انطلاق فعاليات المؤتمر الاقتصادى بالعاصمة الإدارية

«مصر 2022» ترسم خارطة طريق مرنة وتنافسية للمستقبل

السيسى: واجهنا اختلالات 50 عاماً.. بإجراءات حادة وقاسية وحلول جذرية

فى جلسة «خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعة.. تحديات وآليات تحفيز القطاع»

وزير التجارة والصناعة: مصر من أكثر الدول تضرراً من الأزمات الدولية

اليوم الثانى.. النقاش مستمر فى المؤتمر الاقتصادى للنهوض بالصناعة ودعم القطاع الخاص

«الصناعة.. كل البناء»

رئيس الوزراء: حريصون على تمكين «الخاص».. ونطمح لدعم الصناعة باستراتيجية الـ ١٠ سنوات.. و«وثيقة الملكية» لطمأنة المستثمر

روشتة إنعاش الصناعة: الإنتاج المحلى وجذب الاستثمارات وإنشاء مصانع.. وخبراء: مطلوب «التوطين» وتوفير مستلزمات الإنتاج و«بهاء»: الأولوية لتشغيل المصانع وتسريع «الإفراج الجمركى»

المؤتمر يضع أولويات خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعة

مدبولى: إنهاء أزمة الاعتمادات المستندية خلال شهرين.. وحريصون على الحياد التنافسى

عبدالله: قطاع التجارة أسهل بكثير فى التعامل مقارنة بـ«الصناعة»

معيط: قدمنا ٤٠ مليار جنيه دعماً للصادرات.. وإجراءات لتحسين بيئة الأعمال

سمير: إعفاء ١٩ قطاعاً من الضريبة العقارية من أول يناير ولمدة ٣ سنوات

السويدى: مشاركة القطاع الخاص فى اتخاذ القرارات «ضرورة»

مدبولى خلال كلمته فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاقتصادى بمصر ٢٠٢٢:

نجحنا فى تجاوز 5 أزمات اقتصادية وتحقيق 9 % نمواً فى 6 أشهر وننتظر إقرار البرلمان لـ 4 تشريعات جديدة لتحفيز الاستثمار

مصر الخامس إقليمياً فى إنتاج الغاز بحجم 5.5 مليار متر مكعب سنوياً | تخصيص ٢٥ مليون متر أراضى للمستثمرين لم يستغل منها سوى 3 ملايين فقط

تنفيذ مشروعات قومية بقيمة تتجاوز 7 تريليونات جنيه

رئيس الوزراء فى جلسة «خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعة.. التحديات والآليات»:

الموافقات «أون لاين» تيسيراً على المستثمرين

لا إغلاق لأى مصنع أو مطور لا يتوافق مع المعايير البيئية والحماية المدنية مع مهلة لتوفيق الأوضاع

رد 55 % من ضريبة الدخل حافزاً استثنائياً للصناعات الإستراتيجية والمناطق الأكثر احتياجاً

الرئيس يشهد انطلاق فعاليات «المؤتمر الاقتصادى - مصر ٢٠٢٢»

حوافز جديدة لقطاع الصناعة والمُصدرين لتحقيق المستهدفات القومية

خارطة طريق اقتصادية للدولة واقتراح سياسات لزيادة التنافسية

خلال كلمة مُسجلة

د. محمد العريان: إطلاق العنان لإمكانات مصر الكبيرة

برلمانيون: المؤتمر الاقتصادى فرصة جيدة لمناقشة المعوقات وطرح توصيات قابلة للتنفيذ

توصيات مهمة للمؤتمر الاقتصادى

الانتهاء من الرؤية المتكاملة لاستراتيجية الصناعة الوطنية

خفض نسبة الدين وسرعة التوصل لاتفاق مع صندوق النقد

فى جلسة «خارطة طريق لتطوير الصناعة»

مدبولى: مسارات جديدة لرفع معدلات الاستثمار الصناعى وتنمية الصادرات

Economic Forum Discusses The Horizons Of UAE-Egypt Economic Cooperation

(MENAFN- Emirates News Agency (WAM))

CAIRO, 26th October 2022 (WAM) —- The first session of the Economic Forum, which comes as a part of the celebration of 50 years of the UAE-Egypt ties held under patronage of the President His Highness Sheikh Mohamed bin Zayed Al Nahyan, and the Egyptian President Abdel Fattah El-Sisi, overviewed the perspectives of the economic ship between both countries.

Dr. Hala H. Elsaid, the Minister of Planning and Economic Development in Egypt, Abdullah bin

مركز تحديث الصناعة
INDUSTRIAL MODERNISATION CENTRE

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة.. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تم تقييمها ٣٥٩ مصنع، و إجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٣٠١ مصنع، وتم رفض ٥٨ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يُظهر نقاط عدم التطابق حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها وتقدم مرة أخرى للمركز ٣١ مصنع بطلبات بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.

شركة حلواني اخوان

تاريخ التأسيس: 1995 عدد الفروع: 2
تاريخ الحصول علي العلامة: 2021
نوع المنتج: مصنعات لحوم - دجاج - كفتة - سلامي - سجق شرقي - روستو رومي - بسطرمة - سمبوسك - مربي - طحينة وحلاوة طحينية - معمول - عسل أسود.
السوق المستهدف : السوق المحلي - السوق الخارجي.
الموقع الالكتروني: www.halwani.com

مصنع حلواني إخوان مصر بدأ إنتاجه بمدينة العاشر من رمضان عام 1995 والمصنع متخصص في إنتاج مصنعات اللحوم والمربى والحلاوة الطحينية والمعمول، ويقوم بتصدير منتجاته إلي العديد من دول آسيا وأوروبا وأفريقيا.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 45001, ISO 9001, ISO 14001, ISO 22001, ISO 17025, FSSC 220000

شركة إيفر جرين إنيرجي

تاريخ التأسيس: 2015 عدد الفروع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: صناعة وتجميع محطات الطاقة الشمسية - أنظمة توليد الكهرباء - أعمدة الإنارة التي تعمل بالطاقة الشمسية.
السوق المستهدف : السوق المحلي.
الموقع الالكتروني: www.www.ege.systems.com

EGE شركة طاقة شمسية متقدمة في مجالها تجاه البيئة وتمتلك أحدث خطوط الإنتاج التكنولوجية المجهزة و المعامل الأكثر تقدما، تقوم الشركة بتوفير الألواح الشمسية عالية الكفاءة وسلسلة من حلول الطاقة الشمسية ومجموعة واسعة من التطبيقات الكهروضوئية التي تتبع معايير IEC منذ العام 2014.
المنشأة حاصلة على شهادات
ISO 45001, ISO 9001, ISO 14001

شركة مصر لمستلزمات المخابز - جريس

تاريخ التأسيس: 2000 عدد الفروع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: كيك جاهز - خبز بأنواعه - كرواسون - باتيه - فطائر - ساندويتش محشو - تارت - جاتو - عجائن مجمدة - آيس كريم - كحك - غريبة - بيتي فور - مصنعات لحوم مطهية .
السوق المستهدف : السوق المحلي والتصدير.
الموقع الالكتروني www.egyptbakerystores.com

مصر لمستلزمات المخابز" جريس "شركة مساهمة مصرية، نجحت في تحقيق اسم متميز لها وتقوم الشركة بتصدير منتجاتها من التارت إلى الأسواق العربية وللشركة إنتاج متميز من المخبوزات والعجائن المجمدة المنتجة وفقا لاحدث أساليب التكنولوجيا العالمية والمواصفات الفنية والصحية والمعبأة في عبوات من الكرتون والبلاستيك.
المنشأة حاصلة على شهادة: FSSC 22000

PROUDLY MADE IN
بكل فخر صنع في
EGYPT
مصر
علامة الجودة
SEAL OF QUALITY

شركة مسار للصناعات الهندسية

تاريخ التأسيس: 2010 عدد الفروع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: حوامل كابلات معدنية - لوحات كهرباء بدون مكونات - تقطيع وتشكيل الصاج .
السوق المستهدف : السوق المحلي - السوق الخارجي.
الموقع الالكتروني: www.masar-eg.com

مسار للصناعات الهندسية شركة مصرية متخصصة فى تصنيع وتشكيل المعادن، تقع فى مدينة برج العرب الصناعية، تقوم بتصنيع حوامل الكابلات المصنعة من الصاج والألومنيوم والاستانلس ستيل، والراكات المختلفة وكبائن خراطيم الحريق ووحدات التخزين والمكاتب ووحدات الادراج بأحدث ماكينات الـ CNC.
المنشأة حاصلة على شهادة: ISO 9001

الشركة المصرية البريطانية للتنمية العامة - جالينا

تاريخ التأسيس: 1996 عدد الفروع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: فواكه مجمدة - خضروات مجمدة - فراولة مجمدة.
السوق المستهدف : السوق المحلي - السوق الخارجي.
الموقع الالكتروني: www.galina-eg.com

شركة جالينا أجروفريز متخصصة في زراعة وتصنيع وإنتاج الخضراوات والفواكه في أحدث مصنع معالجة مقام على أحدث طراز مما جعلها موردا رئيسيا لأكبر المصنعين في مصر وأيضا الشركات المتعددة الجنسية من منتجاتها ذات الجودة العالية والأسعار التنافسية.
تلتزم الشركة بتزويد شركاؤها بمنتجاتها في الوقت المناسب على مدار العام، وتقوم بتصدير 95% من إنتاجها إلي الخارج.
المنشأة حاصلة على شهادات
ISO 22000, BRC, Kosher, FDA, FSA, FSMA

غنيم الدولية لتصنيع الأدوية ومستحضرات التجميل - جيبكو

تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: محاليل وريدية معوضه للدم.
السوق المستهدف : السوق المحلي - السوق الخارجي.
الموقع الالكتروني: www.ghonaimgroup.com

شركة غنيم الدولية لتصنيع الأدوية ومستحضرات التجميل - جيبكو منشأة مصرية تقوم بإنتاج المحاليل الطبية طبقا للمواصفات العالمية عن طريق أحدث خطوط الإنتاج بأحدث تكنولوجيات التصنيع لتقديم منتج محلي بجودة عالمية وسيتم التوسع لإنتاج منتجات أكبر لخدمة السوق المحلي والتصدير.
المنشأة حاصلة على شهادات
ISO 45001, ISO 9001, ISO 14001

في أحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي ضرورة تعزيز التعاون العالمي المشترك لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية الحالية

المصدر: الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي

يواجه الاقتصاد العالمي حاليا عدد من التحديات الكبيرة والتي تنوء بأعباء ثقيلة من جراء ارتفاع التضخم إلى مستوى لم يشهده على مدى عدة عقود، وذلك بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية وجائحة فيروس كورونا.

وتسهم عودة السياسات النقدية وسياسات المالية العامة إلى الأوضاع العادية في تخفيف الطلب بينما يهدف صناع السياسات إلى تخفيض التضخم وإعادته إلى مستواه المستهدف، ولكن هناك نسبة متزايدة من الاقتصادات التي تشهد إما تباطؤ في النمو أو انكماشاً مباشراً، وتعتمد صحة الاقتصاد العالمي المستقبلية اعتماداً حاسما على المعايرة الناجحة للسياسة النقدية، ومسار الحرب في أوكرانيا، واحتمال حدوث مزيد من الانقطاعات المرتبطة بجائحة كورونا على جانب العرض.

وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٢ ثم ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٣.

ويمثل ذلك أضعف أنماط النمو منذ عام ٢٠٠١ باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحادة من جائحة كوفيد-١٩، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من ٤,٧٪ في ٢٠٢١ إلى ٨,٨٪ في ٢٠٢٢ لكنه سيتراجع إلى ٦,٥ ٪ في ٢٠٢٣ وإلى ٤,١٪ في ٢٠٢٤. وكان الارتفاع المفاجئ في التضخم أكثر انتشارا في الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة درجات التباين على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ولا تزال المخاطر كبيرة بصورة استثنائية ومائلة نحو التطورات السلبية، فقد يجانب السياسة النقدية الصواب في حساب الموقف الصحيح لتخفيض التضخم. ومن الممكن أن يستمر تباعد مسارات السياسات في الاقتصادات الكبرى، فيؤدي إلى استمرار الارتفاع في سعر الدولار الأمريكي، وقد يؤدي حدوث مزيد من صدمات أسعار الطاقة والغذاء إلى استمرار التضخم لمدة أطول، ومن الممكن أن يتسبب تشديد أوضاع التمويل العالمي في دخول الأسواق الصاعدة في مرحلة مديونية حرجة على نطاق واسع، ومن شأن وقف إمدادات الغاز من روسيا أن يضعف الناتج في أوروبا، وقد يواجه النمو مزيدا من العوائق حال تفشي جائحة كوفيد-١٩ مجددا أو ظهور مخاوف صحية عالمية جديدة.

ومن شأن التشرذم الجغرافي -السياسي أن يعوق التجارة والتدفقات الرأسمالية، ويضع مزيدا من العراقيل أمام التعاون بشأن سياسة المناخ، ويميل ميزان المخاطر نحو التطورات السلبية بقوة، فهناك احتمالية نسبتها حوالي ٢٥٪ بأن يشهد النمو العالمي هبوطا لعام قادم إلى أقل من ٢,٠٪ .

إن درء هذه المخاطر يبدأ بمواصلة السياسة النقدية العمل على استعادة استقرار الأسعار، و يشكل التشديد النقدي القوي في البداية أهمية بالغة لتجنب انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة بسبب استناد توقعات الأسر والشركات بشأن الأجور والأسعار إلى تجربتها مع التضخم مؤخرا، وتتمثل أولوية سياسة المالية العامة في حماية الفئات الضعيفة بتقديم دعم موجه للمستحقين في الأجل القريب لتخفيف العبء من أزمة غلاء المعيشة التي انعكست آثارها في مختلف أنحاء العالم، ولكن ينبغي أن يظل موقفها متشددا ككل إلى درجة تكفي لإبقاء السياسة النقدية على المسار نحو تحقيق الهدف، ولا بد من تحسين أطر تسوية الديون بشكل ملموس لمعالجة حالة المديونية الحكومية الحرجة المتزايدة بسبب انخفاض النمو وارتفاع تكاليف الاقتراض، وفي ظل تضييق الأوضاع المالية، ينبغي الاستمرار في انتهاج سياسات السلامة الاحترازية الكلية للحماية من المخاطر ، ويمكن تخفيف النقص في الإمدادات من خلال الإصلاحات الهيكلية المكثفة الرامية إلي تحسين الإنتاجية والقدرات الاقتصادية، ومن ثم دعم السياسة النقدية في مكافحتها للتضخم، وتحقق السياسات الرامية إلى تسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء مرددوا طويل المدى على أمن إمدادات الطاقة وتكاليف تغير المناخ المستمر، سيبقي اتخاذ التدابير الصحيحة بالتدريج على مدى السنوات الثماني القادمة التكاليف الاقتصادية الكلية في حدود يمكن تحملها.

إن نجاح التعاون متعدد الأطراف سيحول دون التشرذم الذي يمكن أن يعكس مسار مكاسب الرفاهية الاقتصادية التي تحققت على مدي ثلاثين عاما من التكامل الاقتصادي.

الآفاق والسياسات العالمية

بات تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي واسع النطاق وأكثر حدة مما كان متوقعا، مع ارتفاع التضخم لمستوى أعلى مما شهدناه لعقود، وتتوقف آفاق الاقتصاد على المعايرة الناجحة لكل من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، ومسار الحرب في أوكرانيا، وآفاق النمو في الصين، وينبغي لصناع السياسات التركيز على استعادة استقرار الأسعار والتخفيف من ضغوط تكلفة المعيشة. ولا يزال التعاون متعدد الأطراف ضروريا لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء والحيلولة.

ديناميكية الأجور عقب كوفيد-١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار

بلغ التضخم مستوى لم يشهده منذ أربعين عاما في بعض الاقتصادات. وبالرغم من بقاء نمو الأجور بشكل عام دون مستوى التضخم حتى الآن، فقد حذر بعض المراقبين من إمكانية دخول الأسعار والأجور في عملية دفع متبادل، حيث تتصاعد الأجور وتتضخم الأسعار في دوامة أجور وأسعار مستمرة.

التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون

عقود من التأجيل جعلت من التحول الذي كان يمكن أن يكون سلسا نحو مجتمع يعيش في ظل الحياد الكربوني إلى ما يرجح أن يصبح تحولا أشد صعوبة، فبنهاية هذا العقد، ينبغي أن يكون الاقتصاد العالمي قد خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٥٪ عن مستوى عام ٢٠٢٢ حتى تتاح له فرصة للنضال من أجل الوصول إلى الأهداف التي تحددت في باريس عام ٢٠١٥ وتجنب اضطرابات مناخية كارثية.

بلغت الصادرات المصرية خلال العام الماضي ٣٢,٤ مليار دولار شملت كيماويات وأسمدة بنسبة ٢٤٪، ومواد بناء بنسبة ٢٢٪، وصناعات غذائية بنسبة ١٤٪، وسلع هندسية وإلكترونية بنسبة ١١٪، وحاصلات زراعية بنسبة ٩٪، وملابس جاهزة بنسبة ٧٪، وطباعة وورق وتغليف بنسبة ٣٪، وغزل ومنسوجات بنسبة ٣٪، وصناعات طبية بنسبة ٣٪، ومفروشات بنسبة ٢,٢٪، وأثاث بنسبة ١٪، وحرف يدوية بنسبة ١٪، وجلود وأحذية ومنتجات جلدية بنسبة ٠,٣٪.

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت نحو ٣٠٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقابل ٢٥٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع بلغت ٢١٪ كما سجل حجم التجارة خلال أول ٧ أشهر من العام الجاري ٢٤٢ مليون دولار.

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ونيجيريا العام الماضي نحو ١٤٥ مليون دولار.

تعد مصر أكبر منتج في العالم للتمور حيث تنتج حوالي ١٨٪ من الإنتاج العالمي و٢٤٪ من الإنتاج العربي بعدد نخيل مثمر يتجاوز ١٦ مليون نخلة.

بلغت الصادرات المصرية غير البترولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ لقارة أفريقيا بدون الدول العربية مليار و٤٦ مليون دولار مقابل ٨٦٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢١٪.

بلغت الصادرات المصرية غير البترولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ لجامعة الدول العربية ٥ مليار و٧٨١ مليون دولار مقابل ٤ مليار و٨٠٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪.

بلغت الصادرات المصرية غير البترولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ للولايات المتحدة الأمريكية مليار و٣٠٩ مليون دولار مقابل مليار و٩٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪.

بلغت صادرات قطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بقيمة ٥٢ مليون دولار مقابل ٤٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٤٪.

استقبلت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات خلال النصف الأول من العام الجاري (يناير – يونيو) ٤٦ ألف و٩٠٤ رسالة منها ٣١ ألف و٥٤٨ رسالة صناعية و١٥ ألف و٣٥٦ رسالة غير صناعية حيث بلغ عدد الرسائل الصناعية المقبولة ٢٩ ألف و٨٤٤ رسالة في حين بلغ عدد الرسائل الصناعية المرفوضة ١٧٠٤ رسالة وبلغ عدد الرسائل غير الصناعية المقبولة بلغ ١٤ ألف و٩٤٣ رسالة بينما بلغ عدد الرسائل غير الصناعية المرفوضة ٤١٣ رسالة.

قامت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات خلال النصف الأول من عام٢٠٢٢ بفحص ١٠٥ ألف و٦٨٥ رسالة منها ٧٧٦٧ عينة غذائية و٤٥ ألف و٦١٦ عينة كيمائية و٤٧ ألف و١٦١ عينة صناعية و٥١٤١ عينة تعاقد.

قامت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ باستخراج ١٢ ألف و٩٧٤ سجل قيد جديد وتجديد وإضافة، تضمنت ٣٥٦٦ سجل مستوردين و٣٤٩٧ سجل مصدرين و٨٧١ سجل وكلاء تجاريين ومكاتب أجنبية و٣٩٣٤ سجل مستلزمات إنتاج و٧٨٧ سجل سمسرة عقارية و٣١٩ سجل دعاية وإعلان.

بدء الانتقال التدريجي لموظفي وزارة التجارة والصناعة للعاصمة الإدارية الجديدة

في إطار تنفيذ توجيهات المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة بضرورة انتقال العاملين بالوزارة الى المقر الجديد بمبنى العاصمة الإدارية، قامت الوزارة اعتباراً من بداية شهر أكتوبر الماضي بالبدء الفعلي لانتقال العاملين بالوزارة الى مبنى الوزارة الجديد بالعاصمة الإدارية. حيث يجرى حالياً نقل العديد من الإدارات والقطاعات الداخلية بالوزارة بشكل تدريجي للعمل بالعاصمة الإدارية منها قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية وقطاع المعالجات التجارية، قطاع الأمانة العامة ، وقطاع البحوث ، وكذلك الإدارة العامة للشئون القانونية ، والإدارة المركزية للتفتيش والرقابة ومراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي بالوزارة . وقد جاءت تلك الخطوة بعد الانتهاء من ميكنة كافة المستندات الورقية داخل الوزارة، وذلك في إطار مشروع الذاكرة المؤسسية الرقمية الذي ينفذه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، يهدف إلى تحويل كافة المستندات المتاحة بالوزارة إلى صيغة رقمية قابلة للبحث الإلكتروني لضمان العمل رقميا وتفعيل قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠١ لسنة ٢٠١٧ الخاص بالتحول الرقمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة انتهت قبل الانتقال إلى مقرها الجديد بالعاصمة من تطوير هيكل تنظيمي يتلاءم مع اختصاصات الوزارة والجهات التابعة وأدوارها المختلفة.

ويعد الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة مرحلة فارقة في تاريخ الجهاز الإداري للدولة ، خاصة وأنه يشكل نقلة نوعية في الأداء الحكومي والارتقاء بآليات العمل على مختلف الأصعدة.

وفقا لقانون الخدمة المدنية: ترقية موظفي وزارة التجارة والصناعة المستوفين للشروط

أصدر الدكتور محمد ظلام رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية بالوزارة القرار رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن ترقية بعض الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية ، وكذلك القرار رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن منح بعض الموظفين حافز ٥ ٪ .

حيث تضمن القرار رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠٢٢ ترقية بعض الموظفين المستوفون لشروط الترقية وانتفاء موانعها الذين اتموا في مستوياتهم الوظيفية حتى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ المدد البينية اللازمة للترقية وذلك اعتبارا من ٢٠٢٢/٧/١ مع احتفاظهم بالأقدمية بالمستوى الوظيفي بالمجموعات النوعية المختلفة بعد الترقية وكان عددهم (٣٩٧) موظف بمختلف الدرجات الوظيفية.

كما تضمن القرار رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠٢٢ منح بعض الموظفين الذين مضى على شغلهم في احد المستويات الوظيفية مده ثلاث سنوات او اكثر من غير الوظائف القيادية والإدارة الإشرافية حافز بنسبة ٥ ٪ من الاجر الوظيفي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بحد ادني مبلغ ١٠٠ وبحد اقصي ١٥٠ جنية شهرياً وذلك اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١ وكان عددهم (٤٦٥) موظف بمختلف الدرجات الوظيفية .

وهناك ٥ فئات لا يتم ترقيتهم وفقًا لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية تشمل :-

-الموظفون الذين لم يحصلوا على تقرير تقويم أداء بدرجة «كفء» وتقدر بـ «ممتاز» في العامين الميلاديين السابقين مباشرة على الإعلان عن حركة الترقية، وذلك وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٩ من قانون الخدمة المدنية ٨١ لسنة ٢٠١٦.

- كما لا يجوز في ضوء مواد قانون الخدمة المدنية الثمانية الخاصة بالترقيات ترقية الموظف المُعار، ويحرم من هذه الترقية حتى يعود لجهة عمله الأصلية، وانتهاء الإعارة واستكمال المدة البينية اللازمة لشغل الوظيفة الأعلى مباشرة، كما أن مدة الإعارة لا تدخل ضمن المدة البينية اللازمة للترقية.

- كما يحرم من الترقية كل موظف توقع عليه عقوبات وأحكام تأديبية أو جنائية باتة ونهائية، والتي تؤدي تلقائيا بحكم نص القانون، الإيقاف عن العمل، على أن يتم حجز الوظيفة للموظف الموقوف مؤقتا وفي حالة حصوله على حكم بالبراءة أو قضي بمعاقبته بالإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تزيد على ١٠ أيام وجبت ترقيته من يوم التاريخ الذي كانت ستتم فيه ترقيته.

-ويحرم الموظف المحال للمحاكمة التأديبية أو الجنائية، من الترقية ولا يجوز ترقيته حتى يتم محو الجزاء لأي سبب كان كما يُحرم الموظف معارا خارجيا لأي جهة، وهذا يمنعه من الحصول على الترقية إلا بعد انتهاء الإعارة أو التحاقه بالعمل بجهة الأصلية فور عودته منها.

-ويحرم ايضاً الموظف الحاصل على إجازة بدون أجر من الترقية للدرجة الأعلى أثناء فترة إجازته بدون أجر، ويستثنى من هذا النوع من الإجازات الفئات الحاصلة على إجازة مرضية، أو إجازة السيدات العاملات بسبب رعاية الطفل.

اعتباراً من شهر نوفمبر الجاري الحكومة تقر علاوة إستثنائية للعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات بواقع ٣٠٠ جنيه رفع الحد الأدنى للأجور من ٢٧٠٠ جنيه لـ ٣٠٠٠ جنيه

أعلن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء إقرار علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات بقيمة ٣٠٠ جنيه، وذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي في المؤتمر الاقتصادي مصر ٢٠٢٢ بتطبيق حزمة من إجراءات الحماية الاجتماعية.

وأشار مدبولي الي موافقة مجلس الوزراء على إقرار مجموعة من قرارات الحماية الاجتماعية، والتي سيبدأ تطبيقها بدءا من الشهر الجاري وتبلغ تكلفتها ٦٧ مليار جنيه ، كما تقرر رفع الحد الأدنى للأجور من ٢٧٠٠ جنيه لـ٣٠٠٠ جنيه.

خالد عباس: نقل موظفي الدولة بالكامل مارس المقبل وبدل انتقال للراغبين في السكن خارج العاصمة الإدارية

قال المهندس خالد عباس رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، إنه سيتم نقل موظفي العاصمة الإدارية بداية من شهر يناير، على أن يتم نقل ١٠ وزارت شهرياً، وتنتهي إجراءات النقل بشكل كامل بنهاية مارس ٢٠٢٣.

وأوضح عباس أنه تم بناء ١٠ آلاف وحدة سكنية بمدينة بدر لتكون جاهزة لسكن موظفي الدولة، لافتاً إلى أنه جارٍ أعمال التخصيص للوحدات السكنية لممارسة الحياة الطبيعية.

وأشار رئيس شركة العاصمة الإدارية أنه سيتم إضافة بدل انتقال لبعض الموظفين الراغبين في السكن خارج العاصمة الإدارية الجديدة، مشيراً إلى أنه سيتم تشغيل خطوط نقل لربط العاصمة الإدارية بالمدن المجاورة عن طريق التعاقد مع شركات النقل التابعة للقطاع الخاص.

صناعة الأدوية... ركيزة مصر لتحقيق الأمن الدوائي وفرص واعدة للتصدير

تعد صناعة الأدوية احدى أهم الصناعات الاستراتيجية بالاقتصاد القومي التي تسهم في تحقيق الأمن الدوائي وسد حاجات السوق المحلي وزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية

تمتلك مصر إمكانات ومقومات هائلة تؤهلها لتكون مركز صناعي وتجارى ولوجيستي إقليمي للأدوية ، حيث تمثل مصر وجهة جاذبة للاستثمار لشركات الأدوية والرعاية الصحية متعددة الجنسيات بفضل البنية العلمية والبحثية والقدرة التكنولوجية والصناعية الحديثة لمصر في هذا المجال الحيوي ، بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر مع العديد من دول العالم والتي تتيح مميزات تفضيلية للمنتجات المصرية بعدد كبير من الأسواق الإقليمية والعالمية ، الى جانب السياسات الشاملة التي تبنتها الحكومة المصرية لتوطين صناعة الدواء لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وإقامة المشروعات الاستثمارية؛ بهدف تشجيع صناعة الخامات الدوائية في مصر.

وقد تم افتتاح «مدينة الدواء» في أبريل ٢٠٢١، والتي تعتبر الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط والتي أنشئت بمحافظة القليوبية وفقا لأحدث النظم التكنولوجية المتطورة على مستوى العالم في مجال الدواء، لتكون أحد أذرع الدولة لإنتاج الدواء الآمن والفعال ، بأسعار مناسبة، وذلك على مساحة ١٨٠ ألف م٢ وتصل الطاقة الإنتاجية للمدينة لـ ١٠٠ مليون عبوة سنوياً خلال المرحلة الأولى، حيث تنتج ١٥٠ نوعا من الأدوية بمصانعها، في حين تهدف لتصدير من ١٥ لـ ٢٠٪ من الإنتاج على مراحل ، هذا وقد بدأ التداول لأولى المستحضرات الطبية المنتجة بشركة جيبتو فارما (مدينة الدواء) في سوق الدواء المصري في سبتمبر ٢٠٢١ وتضمنت المرحلة الأولى إنتاج الأدوية الخاصة بعلاج فيروس كورونا والأمراض المزمنة كالضغط والقلب والكلى والمخ والأعصاب، بينما سيتم تخصيص المرحلة الثانية من المدينة "المرحلة المستقبلية" والتي تمتد على مساحة ٦٠ ألف م٢ لتصنيع الأدوية المتخصصة مثل أدوية الأورام والهرمونات ومشتقات البلازما.

وتشمل إجراءات توطين صناعة الدواء في مصر تنفيذ ٤ مشروعات قومية لإنتاج المستحضرات الحيوية، بالإضافة إلى ٤ خطوط لإنتاج مستحضرات الهرمونات، وكذا إنشاء وتشغيل ٣ خطوط إنتاج مضادات حيوية، إلى جانب إنشاء وتشغيل وترخيص ٤ خطوط لإنتاج قطرات العين

وفي إطار حرص وزارة التجارة والصناعة على تعزيز صادرات الصناعات الدوائية فقد تم ضم قطاع صناعة الدواء إلى قائمة القطاعات المستفيدة من البرنامج الجديد لمساندة الصادرات بهدف تشجيع المنتجين على التصدير للأسواق الخارجية وبصفة خاصة للسوق الأفريقي كما تعمل الوزارة أيضا على حل المشاكل التي تواجه صادرات هذا القطاع بالتعاون مع المنتجين والمصدرين والوزارات المعنية.

لعل أبرز ما يؤكد حجم الجهود المبذولة في هذا الملف الحيوي هو انه تم توطين صناعة الأنسولين في مصر لتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث تعد مصر من الدول الرائدة إقليميًا في إنتاج قطرات العيون أحادية الجرعة.

وتصل نسبة التصنيع المحلي من احتياجات الدولة من الدواء إلى حوالي ٨٨٪، حيث تمتلك مصر أكثر من ٧٠٠ خط إنتاج، و٧٠ ألف صيدلية، وذلك على مستوى الجمهورية، فيما يوجد حوالي ١٥٢ مصنعا للأدوية و٤٠ مصنعا آخر تحت الإنشاء.

وقد وصلت صادرات الصناعات الطبية بنهاية يوليو من العام الحالي ٥٤٦ مليون دولار بنسبة زيادة حوالي ٤٢ ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وتتضمن أهم الدول المستوردة للصناعات الطبية المصرية السعودية واليمن والسودان والعراق والإمارات.

هناك العديد من الكيانات التي تخدم قطاع صناعة الأدوية منها غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية باتحاد الصناعات وتستهدف مساندة الشركات العاملة بقطاع الصناعات الدوائية.

ويعد المجلس التصديري للصناعات الطبية ECMI أحد المجالس التصديرية التابعة لوزارة التجارة والصناعة المعنية بتعزيز صادرات الدواء والمستحضرات المصرية للأسواق الخارجية حيث يجمع المجلس صناع السياسات والمصدرين والممثلين الحكوميين المرتبطين بالصناعة لصياغة وتنفيذ استراتيجيات التصدير.

يعمل المجلس على وضع مصر كمورد طبي متميز لكل من السوق الإقليمي والعالمي من خلال دعم عمليات تسجيل الشركات في الأسواق الخارجية وتبسيط إجراءات التصدير والتسجيل محليًا وتطوير الخدمات الفنية والدورات التدريبية لتعزيز قدرات القطاع، بالإضافة الى تشجيع الشركات العالمية باستخدام مصانعها في مصر كمركز تصنيع وتوزيع إقليمي.

للتواصل مع غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية: ١١٩٥ كورنيش النيل - بولاق , محافظة القاهره

+20(2)257965902-
+20(2) 257970746-
+20(2)257965934-
+20(2)25766672
Info@Fei.Org.Eg

للتواصل مع المجلس التصديري للصناعات الطبية والدوائية:

العنوان: هيليوبوس - شارع أحمد تيسير- التطبيق رقم -305 عمارات المرور الجديدة 3
Tel: +20224187919-
Fax: +20224187914-
Mob:+201012120757
E-mail: info@ecmi-eg.org

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

MTI_Egypt